البنك الوطني للتنمية
شركة مساهمة مصرية

القوائم المالية المستقلة الدورية
وتقرير الفحص المحدود عليها

عن التسعة أشهر المنتهية
في 30 سبتمبر 2011

Auditors' Report to follow

الميزانية المستقلة الدورية
في 30 سبتمبر 2011

(المعدلة)	٣٠ سبتمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	الإيضاح رقم	الأصول
جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري		
١,٣٧٧,٣٥٣,٦٤٩	١,٠١١,٣٩٩,٧٤٦		١٤	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
١,٨٨٩,٧٦٨,٠٤٩	١,٢٨٩,٠٤٤,٥٢٢		١٥	أرصدة لدى البنوك
٢,٣٩٥,٧٨١,٣٥٤	٣,١٦٣,٩٢٧,٩٠٥		١٦	أثون خزانة
٢٠,٠٧١,٠٠٠	-		١٧	أصول مالية بغرض المتاجرة
١,٦٧٩,٩٩٧,٩١٨	١,٣٥٣,٩٥٤,٠٥٩		١٨	قروض وتسهيلات للعملاء (بعد خصم خسائر
٢,٥٦٧,٢٨٠,٨٩٦	٣,٢٠٦,٢١٦,١٧٨		١٨	تمويل إسلامي للعملاء (بعد خصم خسائر
				استثمارات مالية
٧٢٦,٥٧٤,٢٩٥	٧٠٥,٦٠٧,٢٣٠		١/١٩	متاحة للبيع
٣٢,٢١٧,١٢٠	٢٧,٢٥٢,٤٩٥		٢/١٩	محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
٢٩٨,٣٠٨,٢٩١	١٤٤,٧٥١,٧٠٠		٢٠	استثمارات مالية في شركات تابعة وشقيقة
٥,٤٢٢,٤٨٢	١٢,٧٨٧,٩٣٨		٢١	أصول غير ملموسة (بعد خصم مجمع الاستهلاك)
٣٣٧,٧٥٥,٤١٦	٥١٨,٩٨٠,٠٣٥		٢٢	أصول أخرى
١٥٥,٧٨٦,٧١٣	١٥٢,٠٨٣,٧١٠		٢٣	أصول ثابتة (بعد خصم مجمع الإهلاك)
٥١٥,٦١٦,٣٨٥	٦٠١,٧٧٥,٩٣١		٢٩	أصول ضريبية مؤجلة
١٢,٠٠١,٩٣٣,٥٦٨	١٢,١٨٧,٧٨١,٤٤٩			إجمالي الأصول
				الالتزامات وحقوق الملكية
				الالتزامات
٣٤٩,٩٤٦,٢٩٥	٣٠٤,٧٨٨,٣٠٨		٢٤	أرصدة مستحقة للبنوك
١٠,٨٦٨,٧٤٢,٢٩٣	١٠,٩١١,٤٣٤,١٩٦		٢٥	ودائع العملاء
١٤٨,١٦٥,٠٤٧	١٥٨,٤٧١,١٩٢		٢٦	قروض أخرى
١١٩,٠٧٨,٣٣٩	١٧٩,٠٧٤,٦٥٣		٢٧	التزامات أخرى
٢٩,١٧٢,٠٥٨	٢١,٣٩٣,٧٨٤		٢٨	مخصصات أخرى
١١,٥١٥,١٠٤,٠٣٢	١١,٥٧٥,١٦٢,١٣٣			إجمالي الالتزامات
				حقوق الملكية
٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠		٣٠	رأس المال المدفوع
٣٢١,٧٠٧,٥٥٨	٨٧٢,٩٨٢,٠٣٨		٤/٣٠	مسدد تحت حساب زيادة رأس المال
١٧٩,٤٩٠,٩٣٩	١٦٠,٨٥٩,٨٢٥		٣١	احتياطيات
٤٢,٩٨١,٩٢٣	٣٦,٤٠٧,٨٤٧			الفرق بين القيمة الاسمية و القيمة الحالية للقروض
(٢,٠٥٧,٣٥٠, ٨٨٤)	(٢,٤٥٧,٦٣٠, ٣٩٤)		٤/٣١	خسائر مرحلة
٤٨٦,٨٢٩,٥٣٦	٦١٢,٦١٩,٣١٦			إجمالي حقوق الملكية
١٢,٠٠١,٩٣٣,٥٦٨	١٢,١٨٧,٧٨١,٤٤٩			إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية
				التزامات عرضية وارتباطات
٤٩٣,٩٣٣,٠٠٠	٤٨٥,٩١٨,٨٦٠		٣٣	تقرير الفحص المحدود "مرفق"

نيفين إبراهيم محمود لطفى
رئيس مجلس الإدارة

نيفين إبراهيم محمود لطفى
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

مايكل موري
رئيس القطاعات المالية

الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (36) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة الدخل المستقلة الدورية
للفترة من 1 يناير 2011 إلى 30 سبتمبر 2011

(المعدلة)				
٣٠ سبتمبر ٢٠١٠	٣٠ سبتمبر ٢٠١١	الإيضاح		
جنية مصري	جنية مصري	رقم		
٤٠١,١٥١,٥١٧	٥١٦,٥٣٥,٧٩٩	٥	عائد القروض والإيرادات المشابهة	
(٣٢١,٧٩٩,٢٤٤)	(٣٩٨,٧٤١,٦٣٦)	٥	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	
<u>٧٩,٣٥٢,٢٧٣</u>	<u>١١٧,٧٩٤,١٦٣</u>		صافي الدخل من العائد	
٥٠,٦٠٧,٤٥٨	٤٣,٨٦٨,٣٥٩	٦	إيرادات الأتعاب والعمولات	
(٤٨٧,٨٨٩)	(١,٨٢١,١٨٧)	٦	مصروفات الأتعاب والعمولات	
<u>٥٠,١١٩,٥٦٩</u>	<u>٤٢,٠٤٧,١٧٢</u>		صافي الدخل من الأتعاب والعمولات	
٥,٩٨١,٣٢٩	١,٢٢٥,٣٧٧	٧	توزيعات الأرباح	
٨,٧٢١,٠٩٣	١١,٥٨٦,٨٧٣	٨	صافي دخل المتاجرة	
٢,٣٠٨,٣٠٤	٢٢,٣٨٧,٢٦١	٣/١٩	أرباح استثمارات مالية	
(٣٦٧,٠٤٩,٤٠٠)	(٣٢٣,٤٧٦,٢٩٠)	١١	عبء الأضمحلال عن خسائر الائتمان	
(١٩٥,٠٣٥,٢٩٣)	(٢٦٢,٥٢٨,٣٠٦)	٩	مصروفات إدارية	
(١١٢,١٣٠,٠٩٧)	(٩٧,٢٠٢,٣٣٤)	١٠	مصروفات تشغيل أخرى	
<u>(٥٢٧,٧٣١,٨٢٢)</u>	<u>(٤٨٨,١٦٦,٠٨٤)</u>		خسائر الفترة قبل الضرائب	
١٦٠,٩٨٣,٠١٢	٨٦,١٥٩,٥٤٧	١٢	ضرائب الدخل	
<u>(٣٦٦,٧٤٨,٨١٠)</u>	<u>(٤٠٢,٠٠٦,٥٣٧)</u>		صافي خسائر الفترة	
<u>(٢.١٠)</u>	<u>(٢.٠١)</u>	١٣	نصيب السهم في صافي خسائر الفترة الأساسي	

الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (36) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة الدورية
للفترة من 1 يناير 2011 إلى 30 سبتمبر 2011

القيمة بالجنيه المصرى	الإجمالى	الخسائر المرحلة	فرق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للفرض المساند	احتياطات			المسدد تحت حساب زيادة رأس المال	رأس المال المدفوع		
				احتياطي مخاطر بنكية عام	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	احتياطي خاص				احتياطي عام
٤٧١,٠٩٠,٨٠٧	(١,٥٢٥,٧١٣,٦٧٨)	-	-	٤٠,١٤٨,٧٥٤	١٧,١٦٥,٠٩٩	٣٦,٢٧١,٥٤٦	٢٢,٨٧٨,١٨٧	١٣٠,٣٤٠,٨٩٩	١,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٠ كما تم الإفصاح عنه
٤٥,٣٨٧,٧٣٢	(٩,٩٥٢,٥١٨)	-	-	٤٦,٢٤٨,٢٥٠	-	٩,٠٩٢,٠٠٠	-	-	-	اثر التغير في السياسات المحاسبية
٥١٦,٤٧٨,٥٣٩	(١,٥٣٥,٦٦٦,١٩٦)	-	-	٤٦,٢٤٨,٢٥٠	٤٠,١٤٨,٧٥٤	٢٦,٢٥٧,٠٩٩	٢٢,٨٧٨,١٨٧	١٣٠,٣٤٠,٨٩٩	١,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٠ - المعدل
-	(٩,٤١٤,٣٥٧)	-	-	٩,٤١٤,٣٥٧	-	-	-	-	-	المحول إلى احتياطي المخاطر البنكية العام
٢٦٩,٩٩٣,٩٠١	-	-	-	-	-	-	-	٢٦٩,٩٩٣,٩٠١	-	المسدد تحت حساب زيادة رأس المال
٦,٢٥٠,٠٠٠	-	-	-	-	-	-	٦,٢٥٠,٠٠٠	-	-	فائض مصاريف الإصدار
(٣٦٦,٧٤٨,٨١٠)	(٣٦٦,٧٤٨,٨١٠)	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي خسائر الفترة
(٣٢٧,٥٤٩)	-	-	-	(٣٢٧,٥٤٩)	-	-	-	-	-	التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المالية
٤٧,١١٠,٥٠٨	-	٤٧,١١٠,٥٠٨	-	-	-	-	-	-	-	فرق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للفرض
-	٢,٠٣٢,٢٨٢	(٢,٠٣٢,٢٨٢)	-	-	-	-	-	-	-	تكلفة الفرض المساند باستخدام معدل الفائدة الفعلي
٤٧٢,٧٥٦,٥٨٩	(١,٩٠٩,٧٩٧,٠٨١)	٤٥,٠٧٨,٢٢٦	٥٥,٦٦٢,٦٠٧	٣٩,٨٢١,٢٠٥	٢٦,٢٥٧,٠٩٩	٤٢,٥٢١,٥٤٦	٢٢,٨٧٨,١٨٧	٤٠٠,٣٣٤,٨٠٠	١,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠
٤٩٧,٣٩٤,٠٧٨	(٢,٠٤٦,٧٨٦,٣٤٢)	٤٢,٩٨١,٩٢٣	٦٢,٩٥٢,٢٢١	٢٤,٨٨١,٨٨٦	٢٦,٢٥٧,٠٩٩	٤٢,٥٢١,٥٤٦	٢٢,٨٧٨,١٨٧	٣٢١,٧٠٧,٥٥٨	٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ كما تم
(١٠,٥٦٤,٥٤٢)	(١٠,٥٦٤,٥٤٢)	-	-	-	-	-	-	-	-	تسويات سنوات سابقة - إيضاح (٢٢)
٤٨٦,٨٢٩,٥٣٦	(٢,٠٥٧,٣٥٠,٨٨٤)	٤٢,٩٨١,٩٢٣	٦٢,٩٥٢,٢٢١	٢٤,٨٨١,٨٨٦	٢٦,٢٥٧,٠٩٩	٤٢,٥٢١,٥٤٦	٢٢,٨٧٨,١٨٧	٣٢١,٧٠٧,٥٥٨	٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ - المعدل
٥٥١,٢٧٤,٤٨٠	-	-	-	-	-	-	-	٥٥١,٢٧٤,٤٨٠	-	المسدد تحت حساب زيادة رأس المال
-	(٤,٨٤٧,٠٤٩)	-	٤,٨٤٧,٠٤٩	-	-	-	-	-	-	المحول إلى احتياطي المخاطر البنكية العام
(٢٣,٤٧٨,١٦٣)	-	-	-	(٢٣,٤٧٨,١٦٣)	-	-	-	-	-	التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المالية
(٤٠٢,٠٠٦,٥٣٧)	(٤٠٢,٠٠٦,٥٣٧)	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي خسائر الفترة
-	٦,٥٧٤,٠٧٦	(٦,٥٧٤,٠٧٦)	-	-	-	-	-	-	-	تكلفة الفرض المساند باستخدام معدل الفائدة الفعلي
٦١٢,٦١٩,٣١٦	(٢,٤٥٧,٦٣٠,٣٩٤)	٣٦,٤٠٧,٨٤٧	٦٧,٧٩٩,٢٧٠	١,٤٠٣,٧٢٣	٢٦,٢٥٧,٠٩٩	٤٢,٥٢١,٥٤٦	٢٢,٨٧٨,١٨٧	٨٧٢,٩٨٢,٠٣٨	٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠١١

الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (36) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

**قائمة التدفقات النقدية المستقلة الدورية
للفترة من 1 يناير 2011 إلى 30 سبتمبر 2011**

٣٠ سبتمبر ٢٠١٠ جنيه مصري (المعدلة) (٥٢٧,٧٣١,٨٢٢)	٣٠ سبتمبر ٢٠١١ جنيه مصري (٤٨٨,١٦٦,٠٨٤)	الإيضاح رقم	
			التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
			صافي خسائر الفترة قبل الضرائب
			تعديلات لتسوية صافي الخسائر مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :
١٥,٩١٣,٦١٧	٢٠,٥٥٧,٨٣٥	٢٣	إهلاك الأصول الثابتة
٥,٩٥٣,١٢٣	٧,٢٢٦,٥٣٥	٢١	استهلاك أصول غير ملموسة
٣٦٧,٠٤٩,٠٠٠	٣٢٣,٤٧٦,٢٩٠	١١	عبء اضمحلال عن خسائر الائتمان
٦٥,٩٣٨,٤٨٣	٥٠,٩٢٥,٣٥٣	٢٨	عبء المخصصات الأخرى
(٣٩٧,٤٦٢)	٢٤٤,٢٨١	٨	فروق تقييم استثمارات مالية بغرض المتاجرة
(٦٨,٥٦٧,١٠٩)	(٥٨,٧٢٥,١٨١)	٢٨	المستخدم من المخصصات بخلاف مخصص القروض
(٦,٢٤٠,٨٣٣)	-		مخصصات انتفى الغرض منها
٩,٩٢١,٠٥٩	٧,٨١٠,٠٠٠	١٨	فروق إعادة تقييم أرصدة مخصصات القروض بالعملة الأجنبية
٢٤,٠٤٣	٢١,٥٥٥	٢٨	فروق إعادة تقييم أرصدة المخصصات الأجنبية بخلاف مخصص القروض
(١,٠٤٥,٥٠٠)	(٧٠٤,٢٥٠)	١٩	فروق تقييم استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بالعملة الأجنبية
(٥١٣,١٧١)	(٤١٥,٣٥٠)	١٩	فروق تقييم استثمارات مالية متاحة للبيع بالعملة الأجنبية
(٢٤٠,٧٥٠)	-		رد الاضمحلال عن خسائر استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
(٦,٥٨٨,٤٣٤)	(٤٨٤,٩٤٣)	١٠	(أرباح) بيع أصول ثابتة
١١,١٧٢,٧١٩	(٣,٢٤٣,٦١٦)	١٠	(أرباح) خسائر بيع أصول آلت ملكيتها للبنك
(١,٤٤٠,٠٧٨)	(١٧٢,٤٩٧)	٨	(أرباح) بيع أصول مالية بغرض المتاجرة
(٢,٣٠٨,٣٠٤)	(٣٣٦)	١٩/٣	(أرباح) بيع استثمارات مالية متاحة للبيع
-	(٦٠٢,٧٧١)	١٩/٣	خسائر (أرباح) بيع أدون خزانة
-	(٢١,٧٨٤,١٥٤)	١٩/٨	خسائر (أرباح) بيع استثمارات شركات تابعة وشقيقة
(٥,٩٨١,٣٢٩)	(١,٢٢٥,٣٧٧)	٧	توزيعات أرباح
٢,٠٣٢,٢٨٢	٦,٥٧٤,٠٧٦		استهلاك تكلفة القرض المساند باستخدام معدل الفائدة الفعلي
-	٤,٠٩١,٨٤٧	٢٦	فروق تقييم القرض المساند بالعملة الأجنبية
(١٤٣,٠٥٠,٤٦٦)	(١٥٤,٥٩٦,٧٨٧)		خسائر التشغيل قبل التغيرات في الأصول والالتزامات الناتجة من أنشطة التشغيل
			صافي النقص (الزيادة) في الأصول والالتزامات
٥٦٤,٨٩٨,٨٠٦	٥٧٢,٤٠٤,٨٨٥		أرصدة لدى البنوك
(٦٨,٧٧٨,٦٩٨)	(٧٣٦,٧٩٦,٠٠٧)		أدون الخزانة
(٢٤٢,١٦٨,٩٥٥)	١٩,٩٩٩,٢١٥		أصول مالية بغرض المتاجرة
(٧٣٩,٢٤٧,٥٤٤)	(٦٤١,١٢٦,٦٢٥)		قروض وتسهيلات للعملاء
٢٤,٣٢٧,٩٨٥	(٣٥,٥٧٤,١٨١)		أصول أخرى
١٢٣,١٥٥,٠٧٤	(٤٥,١٥٧,٩٨٦)		أرصدة مستحقة للبنوك
١,٢٨٥,٤٤٠,٤٥٧	٤٢,٦٩١,٩٠٣		ودائع العملاء
٥٦,٤٨٢,٧٦٦	٥٩,٩٩٧,٩٧٨		التزامات أخرى
(١٧,٤٤١,٢٩٨)	-		ضرائب الدخل المسددة عن عائد أدون الخزانة وسندات الخزانة
٨٤٣,٦٤٨,١٢٧	(٩١٨,١٥٧,٦٠٥)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التشغيل
			التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(٣٨٣,٦٢٩,٣٣٥)	(٥٩,٥١٩,٦٩٥)	١٩/٢	مشتريات استثمارات مالية متاحة للبيع
١٩٠,٨٥٢,٥٢٤	٥٧,٤٢٤,٢٨١	١٩/٢	متحصلات من بيع استثمارات مالية متاحة للبيع
(٩٥,٢٠٩,٩٠٤)	(٢٢,٥٩٦,٣٩٩)		مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع
(٩,٣٤٩,٦٦١)	(١٤,٥٩٢,٠٠٢)	٢١	مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة
٧,٣٠٦,٨٧٥	٦,٢٢٦,٥١١		متحصلات من مبيعات الأصول الثابتة
-	١١,١٥٦,١٥٠		متحصلات من بيع استثمارات مالية في شركات تابعة وشقيقة
-	٣,٧٣٠,١٢٥		متحصلات من استرداد استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
-	٦٠٢,٧٧١		أرباح بيع أدون خزانة
٥,٩٨١,٣٢٨	١,٢٢٥,٣٧٧	٧	توزيعات أرباح
-	٢٠,٦٦٤,٠٠٥		أرباح بيع استثمارات في شركات تابعة وشقيقة
(٢٨٤,٠٤٨,١٧٣)	٤,٣٢١,١٢٤		صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
٢٦٩,٩٩٣,٩٠١	٥٥١,٢٧٤,٤٨٠		المسدد تحت حساب زيادة رأس المال
١٨٧,٥٦٠,٦٨٩	(٣٦٠,٠٠٠)		الزيادة (النقص) في القروض الأخرى
٦,٢٥٠,٠٠٠	-		مصاريف الإصدار
٤٦٣,٨٠٤,٥٩٠	٥٥٠,٩١٤,٤٨٠		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل
١,٠٢٣,٤٠٤,٥٤٤	(٣٦٢,٩٢٢,٠٠١)		(النقص) الزيادة في النقدية و ما في حكمها خلال الفترة
٣٩٤,٦٦٠,٢١٦	٢,٣٤١,٤٩٢,٩٥٥		النقدية و ما في حكمها في أول الفترة
١,٤١٨,٠٦٤,٧٦٠	١,٩٧٨,٥٧٠,٩٥٤		رصيد النقدية و ما في حكمها في آخر الفترة
			وتتمثل النقدية و ما في حكمها فيما يلي :
١,٣٦٧,٧٩٢,٧٩٨	١,٠١١,٣٩٩,٧٤٦		نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
٣,٠٦١,١٧١,٦٧٣	١,٢٨٩,٠٤٤,٥٢٢		أرصدة لدى البنوك
١,٠٣٧,٣٥١,٧٦٥	٣,١٦٣,٩٢٧,٩٠٥		أدون الخزانة
(٣,٠١٠,٩٩٩,٧١١)	(١,٢٣٢,٤٢٧,٠٠٨)		أرصدة لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ الإقضاء
(١,٠٣٧,٣٥١,٧٦٥)	(٢,٢٥٣,٣٧٤,٢١١)		أدون الخزانة ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ الإقضاء
١,٤١٨,٠٦٤,٧٦٠	١,٩٧٨,٥٧٠,٩٥٤	٣٢	النقدية و ما في حكمها

الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٦) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

1- معلومات عامة

تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم 43 لسنة 1974 و لائحته التنفيذية في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في محافظة القاهرة 5 أ شارع البورصة والبنك مدرج في البورصة المصرية.

بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في 3 سبتمبر 2007 تمت الموافقة على تعديل اسم البنك الوطني للتنمية ليصبح (مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر) وسيتم ذلك بعد استكمال تحويل نشاط البنك وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

يقدم البنك الوطني للتنمية- شركة مساهمة مصرية خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية من خلال 69 فرعاً ومندوبية وكالة ويوظف أكثر من 2,151 موظفاً في تاريخ القوائم المالية.

اعتمد مجلس إدارة البنك إصدار القوائم المالية المستقلة الدورية للفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2011 بتاريخ 27 أكتوبر 2011.

2- ملخص لأهم السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المستقلة الدورية .

(أ) أسس إعداد القوائم المالية المستقلة الدورية

يتم إعداد القوائم المالية المستقلة الدورية وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصرى المعتمدة من مجلس ادارته بتاريخ 16 ديسمبر 2008 والمتفقة جوهرياً مع معايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة الدورية، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع بقيمتها العادلة.

وقد تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة الدورية للبنك طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة ، وأعد البنك أيضاً القوائم المالية المجمعة الدورية للبنك وشركاته التابعة طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصرى المعتمدة من مجلس ادارته بتاريخ 16 ديسمبر 2008 ، وقد تم تجميع الشركات التابعة جميعاً كلياً في القوائم المالية المجمعة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وهي الشركات التي آلت للبنك فيها، بصورة مباشرة وغير مباشرة أكثر من نصف حقوق التصويت ولديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط.

وتقرأ القوائم المالية المستقلة الدورية للبنك مع قوائمه المالية المجمعة الدورية كما في وعن الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2011 حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن المركز المالي للبنك وشركاته التابعة وعن نتائج أعمالهم والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق ملكيتهم.

وقد تم إعداد القوائم المالية للبنك حتى 31 ديسمبر 2009 باستخدام تعليمات البنك المركزي المصرى السارية حتى ذلك التاريخ، التي تختلف في بعض الجوانب عن معايير المحاسبة المصرية التي صدرت خلال عام 2006 وتعديلاتها. وعند إعداد القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010، قامت الإدارة بتعديل بعض السياسات المحاسبية وأسس القياس بحيث تتفق مع معايير المحاسبة المصرية ومع متطلبات إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن مجلس إدارة البنك المركزي المصرى في 16 ديسمبر 2008.

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية
30 سبتمبر 2011

(ب) مبدأ محاسبي هام

على الرغم من أن الخسائر المرحلة للبنك في 30 سبتمبر 2011 قد بلغت نحو 2,458 مليون جنيه مصري (31 ديسمبر 2010 : 2,057 مليون جنيه مصري) بما يزيد عن رأس المال المصدر والمدفوع ووجود عجز في مخصص خسائر الاضمحلال للقروض وتسهيلات العملاء ومخصص الضرائب، فقد تم إعداد القوائم المالية المستقلة الدورية على أساس مبدأ الاستمرارية بناءً على تعهد المساهمين الرئيسيين بتوفير الدعم المالي اللازم للبنك.

وطبقاً لنص المادة 69 من قانون شركات الأموال رقم 159 لسنة 1981 فقد تم عقد الجمعية العامة الغير عادية للنظر في استمرارية البنك بتاريخ 17 إبريل 2011 والتي أقرت استمرارية البنك.

(ج) الشركات التابعة والشقيقة

1/ج الشركات التابعة

هي الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم في سياستها المالية والتشغيلية، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود تأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على الشركات التابعة.

2/ج الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من 20% إلى 50% من حقوق التصويت.

- يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء و/أو أدوات حقوق ملكية مصدرة و/أو التزامات تكيدها البنك و/أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتناة، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة الدورية للبنك بطريقة التكلفة وفقاً لهذه الطريقة، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها.

(د) التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

لا يوجد لدى البنك قطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة في تاريخ 30 سبتمبر 2011 .

2- ملخص لأهم السياسات المحاسبية - تابع

(هـ) ترجمة العملات الأجنبية:

1/هـ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

2/هـ المعاملات والأرصدة بالعملة الأجنبية

تمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملة الأخرى خلال الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأخرى في نهاية الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية:

- صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول / الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع.

- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية المصنفة استثمارات متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغيير القيمة العادلة للأداة، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية متاحة للبيع).

تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية.

(و) الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية:

- أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- قروض ومديونيات.
- استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .
- استثمارات مالية متاحة للبيع.

وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي.

2- ملخص لأهم السياسات المحاسبية – تابع**1/و الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر**

تشمل هذه المجموعة :

• أصول مالية بغرض المتاجرة

يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير.

في جميع الأحوال لا يقوم البنك بإعادة تبويب أي أداة مالية نقلاً إلى مجموعة الأدوات المالية التي تم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو إلى مجموعة الأصول المالية بغرض المتاجرة.

2/ و القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا:

- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير ، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة ، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- الأصول التي بوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولي بها.

- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

- يتم قياس القروض والمديونيات بالقيمة العادلة عند الاعتراف الأولي وهي سعر المعاملة بما في ذلك تكاليف المعاملات التي تتضمن الاتعاب والعمولات المدفوعة للوكلاء والمستشارين والسماسة والتجار.

3/ و الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها، ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باستثناء حالات الضرورة.

4/ و الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الاستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم.

2- ملخص لأهم السياسات المحاسبية - تابع

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية:

يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للأصول المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية 30 سبتمبر 2011

يتم الاعتراف أولاً بالأصول المالية التي لا يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة ويتم الاعتراف بالأصول المالية التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالقيمة العادلة فقط مع تحميل تكاليف المعاملة على قائمة الدخل بند صافى دخل المتاجرة.

يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف آخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية.

يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وبالتكلفة المستهلكة للقروض والمديونيات للاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في الفترة التي تحدث فيها بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتركمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها.

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المععلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم الأخرى ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.

2- ملخص لأهم السياسات المحاسبية – تابع

يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يسرى عليه تعريف القروض والمديونيات (سندات أو قروض) نقلاً عن مجموعة الأدوات المتاحة للبيع إلى مجموعة القروض والمديونيات أو الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق كل على حسب الأحوال وذلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق وتتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي:

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية
30 سبتمبر 2011

- في حالة الأصل المالي المعاد تبويبه الذي له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح أو الخسائر على مدار العمر المتبقي للاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق بطريقة العائد الفعلي ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العمر المتبقي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي، وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في قائمة الدخل .

- في حالة الأصل المالي الذي ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه، عندئذ يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في قائمة الدخل.

إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر العائد الفعلي للأداة المالية يتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في قائمة الدخل .

في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغيير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفترية للأصل في تاريخ التغيير في التقدير.

(ز) المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أذون خزانة مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أذون خزانة مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالميزانية ضمن بند أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

2- ملخص لأهم السياسات المحاسبية – تابع

(ح) إيرادات ومصروفات العائد

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية 30 سبتمبر 2011

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة أو " تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. طريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي. وعند حساب معدل العائد الفعلي، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

عند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد استرداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.
- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض لحين سداد 25% من أقساط الجدولة وبحد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المهمش قبل الجدولة الذي لا يدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة.

(ط) إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد وفقاً لما ورد ببند (2/ط) بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكماً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

- ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط.

- ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين.

2- ملخص لأهم السياسات المحاسبية – تابع

- ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند استكمال المعاملة المعنية.

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية 30 سبتمبر 2011

- ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة، ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفترة التي يتم أداء الخدمة فيها.

(ي) إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

(ك) اضمحلال الأصول المالية:

ك/1 الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل قوائم مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية، ويعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحميل خسائر الاضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي للأصل (حدث الخسارة) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال أيا مما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقرض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقرض أو دخول في دعوي تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقرض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقرض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولي على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة ، مثلاً زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية.

ويقوم البنك بتقدير الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه الفترة بصفة عامة بين ثلاثة إلى اثني عشر شهراً.

2- ملخص لأهم السياسات المحاسبية - تابع

كما يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الاضمحلال لكل أصل مالي على حده إذا كان ذو أهمية منفرداً، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة، وفي هذا المجال يراعى ما يلي:

- إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أم لا، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر الائتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.
- إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال، لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع.
- إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الاضمحلال بالنسبة للاستثمارات المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد، مخصصة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل.

وإذا كان الاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق يحمل معدل عائد متغير، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك.

ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الائتماني، أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أحياناً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.

وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يجوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

2- ملخص لأهم السياسات المحاسبية - تابع

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى، مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة، وأسعار العقارات، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والاقتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات المستقبلية.

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية 30 سبتمبر 2011

ك/2 الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحفوظ بها حتى تاريخ الإستحقاق وفي الشركات التابعة والشقيقة

يقوم البنك في تاريخ كل قوائم مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع أو استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، وفي الشركات التابعة والشقيقة وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية .

أما خلال الفترات التي تبدأ من أول يناير 2009 ، فيعد الإنخفاض كبيرا إذا بلغ 10% من تكلفة القيمة الدفترية ، ويعد الإنخفاض ممتدا إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر.

وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم ترحيل الخسارة المتراكمة من حقوق الملكية ويعترف بها في قائمة الدخل، ولا يتم رد اضمحلال القيمة الذي يعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث ارتفاع في القيمة العادلة لاحقاً أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل، يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل.

ل) الأصول غير الملموسة

برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها. ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة. وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة.

يتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي إلى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية.

يتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقع الاستفادة منها بما لا يزيد عن ثلاث سنوات.

م) الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقر المركز الرئيسي والفروع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

2- ملخص لأهم السياسات المحاسبية – تابع

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفترة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى

لا يتم إهلاك الأراضي، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية، كالتالي:

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية
30 سبتمبر 2011

20 سنة	المباني
20 سنة	الديكورات والتجهيزات
5 سنوات	نظم آلية متكاملة ومعدات
5 سنوات	وسائل نقل وانتقال
10 سنوات	أثاث وتركيبات
8 سنوات	معدات أخرى

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل قوائم مالية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً .

ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية.

وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

ن) اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد - باستثناء الشهرة - ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد.

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل، أيهما أعلى. ولغرض تقدير الاضمحلال، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة. ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال إلى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

س) الإجراءات

يتم المحاسبة عن الإيجار التمويلي طبقاً للقانون 95 لسنة 1995 بشأن التأجير التمويلي، وذلك إذا كان العقد يمنح الحق للمستأجر في شراء الأصل في تاريخ محدد بقيمة محددة وكانت فترة العقد تمثل ما لا يقل عن 75% من العمر الإنتاجي المتوقع للأصل على الأقل، أو كانت القيمة الحالية لإجمالي مدفوعات الإيجار تمثل ما لا يقل عن 90% من قيمة الأصل. وتعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي.

2- ملخص لأهم السياسات المحاسبية - تابع

س/1 الاستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يعترف بتكلفة الإيجار، بما في ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصروفات في قائمة الدخل عن الفترة التي حدثت فيها. وإذا قرر البنك ممارسة حق الشراء للأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة حق الشراء باعتبارها أصلاً ضمن الأصول الثابتة ويهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي من عمر الأصل المتوقع بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة.

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية
30 سبتمبر 2011

(ع) النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنك المركزي خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي والأرصدة لدى البنوك وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

(ف) المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص المطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة. ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات / (مصروفات) تشغيل أخرى. ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها بالأجل بعد سنة من تاريخ القوائم المالية باستخدام معدل مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثره بمعدل الضرائب الساري - الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً بالقيمة الحالية.

(ص) ضرائب الدخل

تتضمن الضريبة كل من ضريبة الدخل والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببند حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً لأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، وهذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية.

2- ملخص لأهم السياسات المحاسبية - تابع

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

(ش) الاقتراض

يتم الاعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض. ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المستهلكة، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفارق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي.

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية
30 سبتمبر 2011

(ق) توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في الفترة التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون.

(ت) أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضروريا لتتوافق مع التغييرات في العرض المستخدم في الفترة المالية الحالية.

3- إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً، ولذلك يهدف البنك إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد والى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك، ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغييرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية 30 سبتمبر 2011

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلى ذلك فإن إدارة المخاطر الشاملة تعد مسؤولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

1/3 خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته، ويعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج الميزانية مثل ارتباطات القروض. وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

1/1/3 قياس خطر الائتمان:

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

- لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي:
- احتمالات الإخفاق (التأخر) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية.
 - المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق.
 - خطر الإخفاق الافتراضي.

وتتطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم 26، الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ القوائم المالية (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (إيضاح 3/1/3).

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء، وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم. وقد تم تقسيم عملاء البنك إلى أربع فئات للجدارة. ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر، ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً. ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر.

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
1	ديون جيدة
2	المتابعة العادية
3	المتابعة الخاصة
4	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر.

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية 30 سبتمبر 2011

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين، وأولوية المطالبة، ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى.

أدوات الدين وأذون الخزانة والأذون الأخرى

بالنسبة لأدوات الدين والأذون، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف دون المستوى وريء أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويتم النظر إلى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

2/1/3 سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركيز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل مقترض، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى المقترض/ المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج الميزانية، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببند المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة. ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يومياً.

يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة، ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة، ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات:

- الرهن العقاري.
- رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع.
- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية.

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان، ولتخفيض خسارة الائتمان إلى الحد الأدنى، يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظه من الأدوات المالية.

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية 30 سبتمبر 2011

ترتيبات المقاصة الرئيسية

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات، ولا ينتج بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالميزانية وذلك لأن التسوية عادة ما تتم على أساس إجمالي، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف الآخر بإجراء المقاصة، ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لتلك الاتفاقيات.

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض، وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية.

ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

3/1/3 سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها (إيضاح 1/1/3) بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار. وبخلاف ذلك، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ القوائم المالية لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري (إيضاح 4/1/3).

مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في الميزانية في نهاية الفترة مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة. ومع ذلك، فإن أغلبية المخصص ينتج من آخر درجة من التصنيف. ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل القوائم المالية للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2011 المتعلقة بالقروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية
30 سبتمبر 2011

مخصص خسائر الاضمحلال	قروض وتسهيلات	تقييم البنك
%	%	
٠.٥٨	٣٨.٥٤	ديون جيدة
٠.٨٢	٦.١٤	المتابعة العادية
٠.٤٢	١.١٣	المتابعة الخاصة
٩٨.١٨	٥٤.١٩	ديون غير منتظمة
<u>١٠٠</u>	<u>١٠٠</u>	

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (26)، واستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددها البنك:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقرض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقرض أو دخول في دعوة تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقرض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية بالصعوبات المالية للمقرض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ الميزانية على أساس كل حالة على حدة ، ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة. ويشمل التقييم عادة الضمان القائم، بما في ذلك إعادة تأكيد التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات.

ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية.

4/1/3 نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح 1/1/3، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعمل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد.

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان، على أساس نسب محددة سابقة من قبل البنك المركزي المصري. وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري الصادرة بتاريخ 16 ديسمبر 2008، وبناءً على الاتفاقية الأطارية المبرمة مع البنك المركزي كما هو وارد بإيضاح (18)، يتم تحويل ما يعادل هذه الزيادة من الخسائر المرحلة إلى احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية .

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية
30 سبتمبر 2011

ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويبين إيضاح (31/2) الحركة على حساب احتياطي المخاطر البنكية العام خلال الفترة المالية.

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي (تعليمات البنك المركزي الجديدة) مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري (أسس الجدارة) ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان:

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
1	مخاطر منخفضة	صفر%	1	ديون جيدة
2	مخاطر معتدلة	1%	1	ديون جيدة
3	مخاطر مرضية	1%	1	ديون جيدة
4	مخاطر مناسبة	2%	1	ديون جيدة
5	مخاطر مقبولة	2%	1	ديون جيدة
6	مخاطر مقبولة حدياً	3%	2	المتابعة العادية
7	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	5%	3	المتابعة الخاصة
8	دون المستوى	20%	4	ديون غير منتظمة
9	مشكوك في تحصيلها	50%	4	ديون غير منتظمة
10	رديئة	100%	4	ديون غير منتظمة

5/1/3 الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية
30 سبتمبر 2011

٣٠ سبتمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٣,٢٩١,٢٥٠	٢,٤٥٦,٩٠٠	البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية
		أذون الخزانة
		قروض وتسهيلات للعملاء:
		قروض لأفراد:
١١,٩٦١	١٩,٥٦٢	- حسابات جارية مدينة
٣,١٦٢	٣,٦٩١	- بطاقات ائتمان
١,٩٢٥,٣٥٤	١,٥٥٧,٩٤٩	- قروض شخصية
		قروض لمؤسسات:
٣٢٥,١١٦	٣٧٥,٥١٥	- حسابات جارية مدينة
٥,٣٤٣,٤٩٢	٥,٢٤١,٢٢٥	- قروض مباشرة
٧٠١,٣٧٧	٤٧٨,٩٨٤	- قروض مشتركة
		استثمارات مالية:
		- أدوات دين
١٢,٢٨٣,٠٣٩	٦٩٦,٩٣٠	الإجمالي
		البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج الميزانية
١١٧,٨٦٨	١٣٤,٢٢٩	اعتمادات مستندية
١٣٥,٧٥٢	١٠٤,٤١٣	خطابات ضمان
٨,٢٥٨	٨,٦٩٧	أوراق مقبولة عن تسهيلات موردين
٢٢٤,٠٤١	٢٤٦,٥٩٤	كفالات بنوك
٤٨٥,٩١٩	٤٩٣,٩٣٣	الإجمالي (إيضاح ٣٣)

يمثل الجدول السابق أقصى حد يمكن التعرض له في 30 سبتمبر 2011 وذلك بدون الأخذ في الاعتبار أية ضمانات بالنسبة لبنود الميزانية، تعتمد المبالغ المدرجة على إجمالي القيمة الدفترية التي تم عرضها في القوائم المالية.

وكما هو مبين بالجدول السابق، فإن 67.66% (31 ديسمبر 2010: 70.6%) من الحد الأقصى المعرض لخطر الائتمان ناتج عن القروض والتسهيلات للعملاء، بينما تمثل الاستثمارات في أدوات دين 5.55% (31 ديسمبر 2010: 6.6%).

وتثق الإدارة في قدرتها على الاستمرار في السيطرة والإبقاء على الحد الأدنى لخطر الائتمان الناتج عن كل من محفظة القروض والتسهيلات وأدوات الدين بناء على ما يلي:

- نسبة 44.68% (31 ديسمبر 2010: 39.57%) من محفظة القروض والتسهيلات مصنفة في أعلى درجتين من درجات التقييم الداخلي.
- نسبة 38.54% (31 ديسمبر 2010: 34.37%) من محفظة القروض والتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات أو مؤشرات اضمحلال.
- القروض والتسهيلات التي تم تقييمها على أساس منفرد تبلغ 4,503 مليون جنيه مصري (2010: 4,580 مليون جنيه مصري)، وجد اضمحلال في أقل من 54.19% (2010: 59.65%) من إجمالي المحفظة.

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية
30 سبتمبر 2011

- قام البنك بتطبيق عمليات اختيار أكثر حصافة عند منح قروض وتسهيلات خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2011 .
- أكثر من 97.67% من الاستثمارات في أدوات دين وأذون خزانة تمثل أدوات دين على الحكومة المصرية.

6 /1/3 قروض وتسهيلات

فيما يلي موقف أرصدة القروض والتسهيلات من حيث الجدارة الائتمانية:

٣٠ سبتمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	قروض وتسهيلات للعملاء
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
٣,٢٠٣,٠٠٥	٢,٦٣٩,١٩٧	لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال
٦٠٣,٧٣٨	٤٥٧,٨١٣	متأخرات ليست محل اضمحلال
٤,٥٠٣,٧١٩	٤,٥٧٩,٩١٦	محل اضمحلال
<u>٨,٣١٠,٤٦٢</u>	<u>٧,٦٧٦,٩٢٦</u>	الإجمالي (إيضاح ١٨)
		يخصم:
(٢,٨٤١,٢١٤)	(٢,٥٧٠,٤٤٨)	مخصص خسائر الاضمحلال
(٤٧٣,٦٧٩)	(٤٧١,٢٨٢)	العوائد المجنية
(٤٣٥,٣٩٩)	(٣٨٧,٩١٨)	عوائد محصلة مقدماً
<u>٤,٥٦٠,١٧٠</u>	<u>٤,٢٤٧,٢٧٨</u>	الصافي (إيضاح ١٨)

٣٠ سبتمبر ٢٠١١			ألف جنيه مصري		التقييم
بطاقات ائتمان	قروض شخصية وحسابات جارية مدينة	أفراد	مؤسسات	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	
٢,٠٠٣	١,٧٩٧,٢٨٢	٧١٣,٠١٠	٦٩٠,٧٠٩	٣,٢٠٣,٠٠٤	جيدة
١٧٨	٨١,٣٩١	٤١٧,٩٠٨	١٠,٦٦٨	٥١٠,١٤٥	المتابعة العادية
٢٠	٢١,٤٥٢	٧٢,١٢١	-	٩٣,٥٩٣	المتابعة الخاصة
٩٦١	٣٧,١٨٩	٤,٤٦٥,٥٧٠	-	٤,٥٠٣,٧٢٠	غير منتظمة
<u>٣,١٦٢</u>	<u>١,٩٣٧,٣١٤</u>	<u>٥,٦٦٨,٦٠٩</u>	<u>٧٠١,٣٧٧</u>	<u>٨,٣١٠,٤٦٢</u>	الإجمالي

لم يتم اعتبار القروض المضمونة محل اضمحلال بالنسبة للفئة غير المنتظمة وذلك بعد الأخذ في الاعتبار قابلية تلك الضمانات للتحويل.

تم خلال الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2011 الزيادة في محفظة البنك في القروض والتسهيلات بنسبة 8.25% (31 ديسمبر 2010: زيادة بنسبة 18.77%).

قروض وتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال

يتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات التي لا يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال وذلك بالرجوع إلى التقييم الداخلي المستخدم بواسطة البنك.

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية
30 سبتمبر 2011

قروض وتسهيلات توجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال

هي القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخرات حتى 90 يوماً ولكنها ليست محل اضمحلال، إلا إذا توافرت معلومات أخرى تفيد عكس ذلك. وتتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التي يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال والقيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها فيما يلي:

ألف جنيه مصري أفراد	٣٠ سبتمبر ٢٠١١
١٤٧,١٣١	متأخرات حتى ٣٠ يوماً
٣٦٣,٠١٥	متأخرات أكثر من ٣٠ إلى ٦٠ يوماً
٩٣,٥٩٣	متأخرات أكثر من ٦٠ إلى ٩٠ يوماً
<u>٦٠٣,٧٣٩</u>	الإجمالي

عند الإثبات الأولي للقروض والتسهيلات، يتم تقييم القيمة العادلة للضمانات بناء على أساليب التقييم المستخدمة عادة في الأصول المماثلة. وفي الفترات اللاحقة، يتم تحديث القيمة العادلة بأسعار السوق أو بأسعار الأصول المماثلة.

قروض وتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة

• قروض وتسهيلات للعملاء

وفيما يلي تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة:

٣٠ سبتمبر ٢٠١١	أفراد	مؤسسات	الإجمالي
قروض محل اضمحلال بصفة منفردة	٣٨,١٥٠	٤,٤٦٥,٥٦٩	٤,٥٠٣,٧١٩

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية
30 سبتمبر 2011

قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد، وتنفيذ برامج الإدارة الجبرية، وتعديل وتأجيل السداد. وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة على مؤشرات أو معايير تشير إلى أن هناك احتمالات عالية لاستمرار السداد وذلك بناء على الحكم الشخصي للإدارة. وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة. ومن المعتاد تطبيق إعادة الهيكلة على القروض طويلة الأجل، خاصة قروض تمويل العملاء. وقد بلغت القروض التي تم إعادة التفاوض بشأنها خلال الفترة 291,625 (2010 : 196,503) ألف جنيه مصري.

٣٠ سبتمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري

قروض وتسهيلات للعملاء تم إعادة هيكلتها

مؤسسات

- قروض مباشرة

٢٩١,٦٢٥	١٩٦,٥٠٣
---------	---------

7/1/3 استثمارات في أدوات دين وأذون الخزانة

يمثل الجدول التالي تحليل استثمارات في أدوات الدين وأذون الخزانة وفقاً لوكالات التقييم في آخر الفترة المالية، بناء على تقييم دون المستوى والريدي وما يعادله.

٣٠ سبتمبر ٢٠١١	أذون الخزانة	استثمارات في أدوات دين	الإجمالي
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
	٣,٢٩١,٢٥٠	٦٨١,٣٢٦	٣,٩٧٢,٥٧٦
			+++BBB

8/1/3 القطاعات الجغرافية

ألف جنيه مصري	دول أخرى	جمهورية مصر العربية			أذون الخزانة
		الوجه القبلي	الاسكندرية والدلتا وسيناء	القاهرة الكبرى	
٣,٢٩١,٢٥٠	-	-	-	٣,٢٩١,٢٥٠	استثمارات مالية في أدوات دين
٦٨١,٣٢٦	-	-	-	٦٨١,٣٢٦	قروض وتسهيلات للعملاء:
					قروض لأفراد:
١١,٩٦١	-	٣,٣٦٣	٢,٥٩٧	٦,٠٠١	- حسابات جارية مدينة
٣,١٦٢	-	-	-	٣,١٦٢	- بطاقات ائتمان
١,٩٢٥,٣٥٥	-	٢١٢,١٣٢	٦٩٢,٠٤٢	١,٠٢١,١٨١	- قروض شخصية
					قروض لمؤسسات:
٣٢٥,١١٦	٤٤	٥١	٢٥١	٣٢٤,٧٧٠	- حسابات جارية مدينة
٥,٣٤٣,٤٩٢	-	٨	١,٩٥٣	٥,٣٤١,٥٣١	- قروض مباشرة
٧٠١,٣٧٧	٨٨,٧٤٣	-	-	٦١٢,٦٣٤	- قروض مشتركة
١٢,٢٨٣,٠٣٩	٨٨,٧٨٧	٢١٥,٥٥٤	٦٩٦,٨٤٣	١١,٢٨١,٨٥٥	الإجمالي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١١
١٠,٨٥٠,٨٢٧	-	١٧٢,٤٨٨	٥٥١,٣٥٥	١٠,١٢٦,٩٨٤	الإجمالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

2/3 خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق. وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملية ومنتجات حقوق الملكية، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية. ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق إلى محافظ للمتاجرة أو لغير عرض المتاجرة.

وتتركز إدارة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المتاجرة أو لغير المتاجرة في إدارة المخاطر الشاملة بالبنك ويتم متابعتها عن طريق فريقين منفصلين. ويتم رفع التقارير الدورية عن مخاطر السوق إلى مجلس الإدارة ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

وتتضمن محافظ المتاجرة تلك المراكز الناتجة عن تعامل البنك مباشرة مع العملاء أو مع السوق، أما المحافظ لغير عرض المتاجرة فتتأثر بصفة أساسية من إدارة سعر العائد للأصول والالتزامات المتعلقة بمعاملات التجزئة. وتتضمن هذه المحافظ مخاطر العملات الأجنبية وأدوات حقوق الملكية الناتجة عن الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المتاحة للبيع.

1/2/3 أساليب قياس خطر السوق

كجزء من إدارة خطر السوق، يقوم البنك بالعديد من استراتيجيات التغطية. وكذلك الدخول في عقود مبادلة سعر العائد وذلك لموازنة الخطر المصاحب لأدوات الدين والقروض طويلة الأجل ذات العائد الثابت إذا تم تطبيق خيار القيمة العادلة. وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق:

● القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk)

يقوم البنك بتطبيق أسلوب " القيمة المعرضة للخطر " للمحافظ بغرض المتاجرة ولغير عرض المتاجرة، وذلك لتقدير خطر السوق للمراكز القائمة وأقصى حد للخسارة المتوقعة وذلك بناء على عدد من الافتراضات للتغيرات المتنوعة لظروف السوق. ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للقيمة المعرضة للخطر التي يمكن تقبلها من قبل البنك للمتاجرة وغير المتاجرة بصورة منفصلة ويتم مراقبتها يومياً بمعرفة إدارة المخاطر الشاملة بالبنك.

القيمة المعرضة للخطر هي توقع إحصائي للخسارة المحتملة للمحفظة الحالية الناتجة عن التحركات العكسية للسوق. وهي تعبر عن أقصى قيمة يمكن أن يخسرها البنك، ولكن باستخدام معامل ثقة محدد (98%). وبالتالي هناك احتمال إحصائي بنسبة (2%) أن تكون الخسارة الفعلية أكبر من القيمة المعرضة للخطر المتوقعة. ويفترض نموذج القيمة المعرضة للخطر فترة احتفاظ محددة (عشرة أيام) قبل أن يمكن إقفال المراكز المفتوحة. وكذلك يفترض أن حركة السوق خلال فترة الاحتفاظ ستنتج ذات نمط الحركة التي حدثت خلال العشرة أيام السابقة. ويقوم البنك بتقدير الحركة السابقة بناء على بيانات عن الخمس سنوات السابقة. ويقوم البنك بتطبيق تلك التغيرات التاريخية في المعدلات والأسعار والمؤشرات، بطريقة مباشرة على المراكز الحالية وهذه الطريقة تعرف بالمحاكاة التاريخية. ويتم مراقبة المخرجات الفعلية بصورة منتظمة لقياس سلامة الافتراضات والعوامل المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للخطر.

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية
30 سبتمبر 2011

ولا يمنع استخدام تلك الطريقة تجاوز الخسارة لتلك الحدود وذلك في حالة وجود تحركات أكبر بالسوق. وحيث أن القيمة المعرضة للخطر تعتبر جزءاً أساسياً من نظام البنك في رقابة خطر السوق، يقوم مجلس الإدارة سنوياً بوضع الحدود الخاصة بالقيمة المعرضة للخطر لكل من عمليات المتاجرة وغير المتاجرة ويتم تقسيمها على وحدات النشاط. ويتم مقارنة القيم الفعلية المعرضة للخطر بالحدود الموضوعية من قبل البنك ومراجعتها يومياً من قبل إدارة المخاطر بالبنك. وقد بلغ المتوسط اليومي للقيمة المعرضة للخطر خلال الفترة الحالية 681,326 ألف جنيه مصري مقابل 3,318 ألف جنيه مصري خلال سنة المقارنة ويتم مراقبة جودة نموذج القيمة المعرضة للخطر بصورة مستمرة من خلال اختبارات تعزيزه لنتائج القيمة المعرضة للخطر لمحفظه المتاجرة ويتم رفع نتائج الاختبارات إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

• اختبارات الضغوط Stress Testing

تعطي اختبارات الضغوط مؤشراً عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف معاكسة بشكل حاد. ويتم تصميم اختبارات الضغوط بما يلاءم النشاط باستخدام تحليلات نمطية لسيناريوهات محددة. وتتضمن اختبارات الضغوط التي تقوم بها إدارة المخاطر بالبنك، اختبار ضغط عوامل الخطر، حيث يتم تطبيق مجموعة من التحركات الحادة على كل فئة خطر واختبار ضغوط الأسواق النامية، حيث تخضع الأسواق النامية لتحركات حادة واختبار ضغوط خاصة، تتضمن أحداثاً محتملة مؤثرة على مراكز أو مناطق معينة، مثل ما قد ينتج في منطقة ما بسبب تحرير القيود على إحدى العملات. وتقوم الإدارة العليا ومجلس الإدارة بمراجعة نتائج اختبارات الضغوط.

2/2/3 ملخص القيمة المعرضة للخطر

القيمة المعرضة للخطر لمحفظه المتاجرة طبقاً لنوع الخطر

ألف جنيه مصري			٣٠ سبتمبر ٢٠١١
أقل	أعلى	متوسط	
-	-	-	خطر سعر العائد
-	-	-	إجمالي القيمة عند خطر سعر العائد

القيمة المعرضة للخطر للمحفظه لغير غرض المتاجرة طبقاً لنوع الخطر

ألف جنيه مصري			٣٠ سبتمبر ٢٠١١
أقل	أعلى	متوسط	
٦٥٨,٨٢٢	-	-	خطر سعر العائد (بالعملة)
٢٢,٥٠٤	-	-	خطر سعر العائد (بالعملة الاجنبية)
٦٨١,٣٢٦	-	-	إجمالي القيمة عند الخطر

ترتبط الزيادة في القيمة المعرضة للخطر الخاصة بسعر العائد، بالزيادة في حساسية سعر العائد في الأسواق المالية العالمية.

وتم حساب النتائج الثلاثة السابقة للقيمة المعرضة للخطر بشكل مستقل عن المراكز المعنية والتحركات التاريخية للأسواق. ولا يشكل إجمالي القيمة المعرضة للخطر للمتاجرة وغير المتاجرة القيمة المعرضة للخطر للبنك وذلك نظراً للارتباط بين أنواع الخطر وأنواع المحافظ وما يتبعه من تأثير متنوع.

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية
30 سبتمبر 2011

3/2/3 خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية. وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً. ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية الفترة المالية. كما يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها:

٣٠ سبتمبر ٢٠١١						القيمة/ المعادل بالآلاف جنيه مصري
جنيه مصري	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	عملات أخرى	الإجمالي	
الأصول المالية						
٩٩٤,٣٠٨	١١,٢٠٧	٤,٤٦٥	٣٦٥	١,٠٥٥	١,٠١١,٤٠٠	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
٣٣,٠٦٧	١,١٠٥,١٥٢	١١٠,٧٨٥	٢٠,٤٦٧	١٩,٥٧٤	١,٢٨٩,٠٤٥	أرصدة لدى البنوك
٣,٢٩١,٢٥٠	-	-	-	-	٣,٢٩١,٢٥٠	أذون الخزانة
٧,٢٩٨,٠٣٣	١,٠١٢,٠٤٧	٣٨٢	-	-	٨,٣١٠,٤٦٢	قروض وتسهيلات للعملاء
استثمارات مالية:						
٦٨٤,٤٨٤	٢١,١٢٣	-	-	-	٧٠٥,٦٠٧	- متاحة للبيع
٤,٨٨١	٢٢,٣٧١	-	-	-	٢٧,٢٥٢	- محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
١٤٤,٧٥٢	-	-	-	-	١٤٤,٧٥٢	استثمارات مالية في شركات تابعة
١٢,٤٥٠,٧٧٥	٢,١٧١,٩٠٠	١١٥,٦٣٢	٢٠,٨٣٢	٢٠,٦٢٩	١٤,٧٧٩,٧٦٨	إجمالي الأصول المالية
الالتزامات المالية						
٦,١٢٨	٢٩٨,٦٦١	-	-	-	٣٠٤,٧٨٩	أرصدة مستحقة للبنوك
١٠,٢٧٧,٠٤٨	٤٧٩,٦٣٢	١١٣,٣٧٣	٢٠,٧٨٢	٢٠,٥٩٩	١٠,٩١١,٤٣٤	ودائع للعملاء
١٠٠	١٥٨,٣٧١	-	-	-	١٥٨,٤٧١	قروض أخرى
١٠,٢٨٣,٢٧٦	٩٣٦,٦٦٤	١١٣,٣٧٣	٢٠,٧٨٢	٢٠,٥٩٩	١١,٣٧٤,٦٩٤	إجمالي الالتزامات المالية
٢,١٦٧,٤٩٩	١,٢٣٥,٢٣٦	٢,٢٥٩	٥٠	٣٠	٣,٤٠٥,٠٧٤	صافي المركز المالي للميزانية

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية
30 سبتمبر 2011

4/2/3 خطر سعر العائد

يتعرض البنك لآثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة. ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك، ويتم مراقبة ذلك يومياً بواسطة إدارة المخاطر بالبنك.

ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذي يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس سعر تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الاستحقاق أيهما أقرب:

٣٠ سبتمبر ٢٠١١							ألف جنيه مصري
حتى شهر واحد	أكثر من شهر	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	بدون عائد	الإجمالي	
الأصول المالية							
١٧,٥٩٠	-	-	٩٤٣,٦١٠	-	٥٠,٢٠٠	١,٠١١,٤٠٠	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
١,٢١٤,٨٤١	-	-	-	-	٧٤,٢٠٤	١,٢٨٩,٠٤٥	أرصدة لدى البنوك
١,٤٣٨,٠٢٨	٦١٨,٨٨٠	١,٢٣٤,٣٤٢	-	-	-	٣,٢٩١,٢٥٠	أذون الخزانة
٥٢٥,٣٨٠	٤٨,٧٢٦	٣٩٧,٩٣٤	٧,٣٣٨,٤٢٢	-	-	٨,٣١٠,٤٦٢	قروض وتسهيلات للعملاء استثمارات مالية:
١٩٢,٦٢٤	-	٦٢,٤٦٦	٤٥٠,٥١٧	-	-	٧٠٥,٦٠٧	- متاحة للبيع
-	-	-	٢٧,٢٥٢	-	-	٢٧,٢٥٢	- محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
-	-	-	-	-	١٤٤,٧٥٢	١٤٤,٧٥٢	استثمارات مالية في شركات تابعة
٣,٣٨٨,٤٦٣	٦٦٧,٦٠٦	١,٦٩٤,٧٤٢	٨,٧٥٩,٨٠١	-	٢٦٩,١٥٦	١٤,٧٧٩,٧٦٨	إجمالي الأصول المالية
الالتزامات المالية							
٣,٠١٩	٣٠١,٧٦٩	-	-	-	-	٣٠٤,٧٨٨	أرصدة مستحقة للبنوك
٢,٦٣٨,٨٧٤	١,٠١٩,٥٥٦	١,٨٢٦,٤٥٣	٥,٤٢٦,٥٥١	-	-	١٠,٩١١,٤٣٤	ودائع للعملاء
-	-	١٠٠	١٥٨,٣٧١	-	-	١٥٨,٤٧١	قروض أخرى
٢,٦٤١,٨٩٣	١,٣٢١,٣٢٥	١,٨٢٦,٥٥٣	٥,٥٨٤,٩٢٢	-	-	١١,٣٧٤,٦٩٣	إجمالي الالتزامات المالية

3/3 خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها. ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض.

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة المخاطر بالبنك ما يلي:

- يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات. ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند إقراضها للعملاء. ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف.
- الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسيلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية.
- مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري.
- إدارة التركز وبيان استحقاقات القروض.

ولأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي، وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة. وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية.

وتقوم إدارة المخاطر أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة المخاطر بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات، والمناطق الجغرافية، والمصادر، والمنتجات والأجال.

تتضمن الأصول المتاحة لمقابلة جميع الالتزامات ولتغطية الارتباطات المتعلقة بالقروض كل من النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية، والأرصدة لدى البنوك، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى، والقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء. ويتم مد أجل نسبة من القروض للعملاء التي تستحق السداد خلال سنة وذلك خلال النشاط العادي للبنك. وللبنك القدرة على مقابلة صافي التدفقات النقدية غير المتوقعة عن طريق بيع أوراق مالية وإيجاد مصادر تمويل أخرى.

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية
30 سبتمبر 2011

4/3 - إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية فيما يلي:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية .
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعات لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.

يطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي:

- الاحتفاظ بمبلغ 500 مليون جنيه مصري كحد أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع.
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن 10%.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى:

وهي رأس المال الأساسي، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة.

الشريحة الثانية:

وهي رأس المال المساند، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري بما لا يزيد عن 1.25% من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، والقروض/الودائع المساندة التي تزيد أجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك 20% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجالها) و 45% من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفي شركات تابعة وشقيقة.

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال، يراعى ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد القروض (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي.

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية
30 سبتمبر 2011

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى 100% مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية خلال الفترة ، ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال في نهاية السنتين:

٣٠ سبتمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
		رأس المال
		الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي)
٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	أسهم رأس المال
٣٢١,٧٠٨	٨٧٢,٩٨٢	المسدد تحت حساب زيادة رأس المال
٢٢,٨٧٨	٢٢,٨٧٨	الاحتياطي القانوني
٤٢,٥٢٢	٤٢,٥٢٢	الاحتياطي العام
١٧,١٦٥	١٧,١٦٥	الاحتياطي الخاص
٤٢,٩٨٢	٣٦,٤٠٨	فرق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للقرض المساند
(٢,٠٣٤,٢١١)	(٢,٤٥٨,٧٢٦)	خسائر مرحلة
٤١٣,٠٤٣	٥٣٣,٢٢٩	إجمالي رأس المال الأساسي
		الشريحة الثانية (رأس المال المساند)
١٣٥,٤٨٤	١٢١,٥٧٧	القرض المساند
١٥,٧٢٦	٢,٣٨٨	٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق شركات تابعة وشقيقة
١٥١,٢١٠	١٢٣,٩٦٥	إجمالي رأس المال المساند
٥٦٤,٢٥٣	٦٥٧,١٩٤	إجمالي رأس المال
		الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان الأصول داخل الميزانية
٥,٤٠٨,٩١٣	٥,٦٢٥,٥٤٥	الالتزامات العرضية
٢٠٥,٢٠٢	١٣٠,٨٧٣	إجمالي الأصول والالتزامات العرضية مرجحة
٥,٦١٤,١١٥	٥,٧٥٦,٤١٨	
١٠.٠٥%	١١.٤٢%	معيار كفاية رأس المال (%)

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية 30 سبتمبر 2011

4- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال الفترة المالية التالية، ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

1/4 خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. ويقوم باستخدام الحكم الشخصي عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الاضمحلال في قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للبنك، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك. عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر ائتمانية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبر.

2/4 اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية متاحة للبيع

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة ويحتاج تحديداً ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي، ولاتخاذ هذا الحكم يقوم البنك بتقييم ضمن عوامل أخرى - التذبذبات المعتادة لسعر السهم بالإضافة إلى ذلك قد يكون هناك اضمحلال عندما يكون هناك دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا.

وإذا تم اعتبار كل انخفاض في القيمة العادلة عن التكلفة هاماً أو ممتداً فإن البنك سوف يعانى خسارة إضافية 7,729 ألف جنيه مصري تمثل تحويل إجمالي احتياطي القيمة العادلة إلى قائمة الدخل.

3/4 استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولاتخاذ هذا القرار يقوم البنك بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق، وإذا أخفق البنك في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الاستثمارات المتاحة للبيع، وسوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البند.

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية
30 سبتمبر 2011

5- صافي الدخل من العائد

٣٠ سبتمبر ٢٠١٠	٣٠ سبتمبر ٢٠١١	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
١٨٨,٥٨٠	٢٧٧,٦٤٦	عائد القروض والإيرادات المشابهة من : قروض وتسهيلات للعملاء
١١٤,٩٢٤	٢٢٢,٤٥٨	أذون وسندات خزانة
٩٧,٦٤٨	١٦,٤٣٢	ودائع وحسابات جارية
<u>٤٠١,١٥٢</u>	<u>٥١٦,٥٣٦</u>	
		تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من : ودائع وحسابات جارية : للبنوك
(٣,١٩٢)	(١٨,٠٩٥)	للعملاء
(٣١٨,٦٠٧)	(٣٨٠,٦٤٧)	
<u>(٣٢١,٧٩٩)</u>	<u>(٣٩٨,٧٤٢)</u>	
<u>٧٩,٣٥٣</u>	<u>١١٧,٧٩٤</u>	صافي الدخل من العائد

6- صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

٣٠ سبتمبر ٢٠١٠	٣٠ سبتمبر ٢٠١١	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٣,٠٨٨	٥,٨٢٩	إيرادات الأتعاب والعمولات : الأتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان
١٢,٣٦٠	١٣,٢٣٤	أتعاب خدمات تمويل المؤسسات
٥,٢٢٥	-	أتعاب أعمال الأمانة والحفظ
٢٩,٩٣٤	٢٤,٨٠٥	أتعاب أخرى
<u>٥٠,٦٠٧</u>	<u>٤٣,٨٦٨</u>	
		مصروفات الأتعاب والعمولات : أتعاب أخرى مدفوعة
(٤٨٨)	(١,٨٢١)	
<u>٥٠,١١٩</u>	<u>٤٢,٠٤٧</u>	صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

7- توزيعات أرباح

٣٠ سبتمبر ٢٠١٠	٣٠ سبتمبر ٢٠١١	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٢,٦٨٦	١,١٢٩	استثمارات مالية متاحة للبيع
٣,٢٩٥	٩٦	استثمارات مالية في شركات تابعة وشقيقه
<u>٥,٩٨١</u>	<u>١,٢٢٥</u>	

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية
30 سبتمبر 2011

8- صافي دخل المتاجرة

٣٠ سبتمبر ٢٠١٠	٣٠ سبتمبر ٢٠١١	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
		عمليات النقد الأجنبي
٦,٨٨٤	١١,٦٥٩	أرباح التعامل في العملات الأجنبية
٣٩٧	(٢٤٤)	فروق تقييم أدوات دين بغرض المتاجرة
١,٤٤٠	١٧٢	أرباح بيع أدوات دين بغرض المتاجرة
<u>٨,٧٢١</u>	<u>١١,٥٨٧</u>	

9- المصروفات الإدارية

٣٠ سبتمبر ٢٠١٠	٣٠ سبتمبر ٢٠١١	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
		تكلفة العاملين
١١٥,٥١٩	١٦٦,٢٠١	أجور ومرتبات ومزايا عينية
٤,٥٩١	٦,٥٤٦	تأمينات اجتماعية
٢١,٨٦٧	٢٧,٧٨٤	إهلاك واستهلاك
٥٣,٠٥٨	٦١,٩٩٧	مصروفات إدارية أخرى
<u>١٩٥,٠٣٥</u>	<u>٢٦٢,٥٢٨</u>	

10- مصروفات التشغيل الأخرى

٣٠ سبتمبر ٢٠١٠	٣٠ سبتمبر ٢٠١١	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
(١١,١٧٣)	٣,٢٤٤	أرباح (خسائر) بيع أصول ألت ملكيتها للبنك
٦,٥٨٨	٤٨٥	أرباح بيع أصول ثابتة
٥,٠٥١	٣,٤٧١	أرباح بيع أصول ثابتة معاد تأجيرها بنظام التأجير التمويلي
(١,١٣٨)	(٢٤٣)	تكلفة برامج
(٥٣,٦٨٥)	(٥٣,٧٧٦)	تأجير تشغيلي
(٨,١١٨)	-	تكاليف معاش مبكر
(٥٩,٦٩٨)	(٥٠,٩٢٥)	(عبء) رد مخصصات أخرى
١٠,٠٤٣	٥٤٢	أخرى
<u>(١١٢,١٣٠)</u>	<u>(٩٧,٢٠٢)</u>	

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية
30 سبتمبر 2011

11- (عبء) الاضمحلال عن خسائر الائتمان

٣٠ سبتمبر ٢٠١٠	٣٠ سبتمبر ٢٠١١	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان (إيضاح ١٨)
(٣٧٥,٠٠٠)	(٣٢١,٥٣٧)	رد الإضمحلال عن خسائر الائتمان على أساس المجموعة
٧,٩٥١	-	لمحفظة الائتمان
-	(١,٩٣٩)	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق
<u>(٣٦٧,٠٤٩)</u>	<u>(٣٢٣,٤٧٦)</u>	

12- ضرائب الدخل

٣٠ سبتمبر ٢٠١٠	٣٠ سبتمبر ٢٠١١	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ضرائب الدخل (*)
(١٧,٤٤١)	-	الضرائب المؤجلة (**)
١٧٨,٤٢٤	٨٦,١٦٠	
<u>١٦٠,٩٨٣</u>	<u>٨٦,١٦٠</u>	

(*) تتمثل ضرائب الدخل في الضرائب عن عائد أذون وسندات الخزنة.
(**) تم عرض معلومات إضافية عن الضرائب المؤجلة ضمن رقم إيضاح 29.

13- نصيب السهم في صافي خسائر الفترة

يحسب نصيب السهم في الخسارة بقسمة صافي الخسائر الخاصة بمساهمي البنك على المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة خلال الفترة.

٣٠ سبتمبر ٢٠١٠	٣٠ سبتمبر ٢٠١١	
جنيه مصري	جنيه مصري	صافي خسائر الفترة (١)
(٣٦٦,٧٤٨,٨١٠)	(٤٠٢,٠٠٦,٥٣٧)	المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة (٢)
١٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	نصيب السهم في الخسارة (١ : ٢)
<u>(٢.١٠)</u>	<u>(٢.٠١)</u>	

14- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي

٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٣٠ سبتمبر ٢٠١١	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	نقدية
١٤٦,٨٨٧	١٥٠,٣٠٠	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة
١,٢٣٠,٤٦٧	٨٦١,١٠٠	الاحتياطي الإلزامي
<u>١,٣٧٧,٣٥٤</u>	<u>١,٠١١,٤٠٠</u>	

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية
30 سبتمبر 2011

15- أرصدة لدى البنوك

٣٠ سبتمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	حسابات جارية
٥٦,٦١٨	٨٤,٩٣٦	ودائع
١,٢٣٢,٤٢٧	١,٨٠٤,٨٣٢	الإجمالي
١,٢٨٩,٠٤٥	١,٨٨٩,٧٦٨	موزع إلي :
٨٢,٥١٢	١,٣٤٨,٠٢٦	أرصدة لدى البنك المركزى بخلاف نسبة الاحتياطي الإلزامي
٩٦١,٨٦٩	٣٥٦,١٩١	بنوك محلية
٢٤٤,٦٦٤	١٨٥,٥٥١	بنوك خارجية
١,٢٨٩,٠٤٦	١,٨٨٩,٧٦٨	الإجمالي
٧٤,٢٠٤	٨٤,٩٣٦	موزع إلي :
١,٢١٤,٨٤١	١,٨٠٤,٨٣٢	أرصدة بدون عائد
١,٢٨٩,٠٤٥	١,٨٨٩,٧٦٨	أرصدة ذات عائد ثابت

16- أدون الخزانة

٣٠ سبتمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	أدون خزانة استحقاق ١ يوماً
٩١٦,٤٢٥	٨٨٣,٥٧٥	أدون خزانة استحقاق ٨٢ يوماً
١,١٠٤,٢٠٠	٤٠٩,٠٠٠	أدون خزانة استحقاق ٧٣ يوماً
٦٠٩,٤٠٠	٤٣٩,٥٧٥	أدون خزانة استحقاق ٦٤ يوماً
٦٦١,٢٢٥	٧٢٤,٧٥٠	الإجمالي
٣,٢٩١,٢٥٠	٢,٤٥٦,٩٠٠	عوائد لم تستحق بعد
(١٢٧,٣٢٢)	(٦١,١١٩)	الصافى
٣,١٦٣,٩٢٨	٢,٣٩٥,٧٨١	

17- أصول مالية بغرض المتاجرة

٣٠ سبتمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	أدوات دين
-	٢٠,٠٧١	سندات حكومية

* تم إعادة تبويب الأصول المالية بغرض المتاجرة إلى استثمارات مالية متاحة للبيع خلال الربع الثاني من عام 2011 وذلك بموجب المنشور رقم 66 لسنة 2011 والصادر من البنك المركزي المصري.

18- قروض وتسهيلات للعملاء

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية
30 سبتمبر 2011

٣٠ سبتمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	
		أفراد:
١١,٩٦١	١٩,٥٦٢	حسابات جارية مدينة
٣,١٦٢	٣,٦٩١	بطاقات ائتمان
١,٩٢٥,٣٥٤	١,٥٥٧,٩٤٩	قروض شخصية
١,٩٤٠,٤٧٧	١,٥٨١,٢٠٢	الإجمالي (١)
		مؤسسات شاملاً القروض الصغيرة للأنشطة
٣٢٥,١١٦	٣٧٥,٥١٥	حسابات جارية مدينة
٥,٣٤٣,٤٩٢	٥,٢٤١,٢٢٥	قروض مباشرة
٧٠١,٣٧٧	٤٧٨,٩٨٤	قروض مشتركة
٦,٣٦٩,٩٨٥	٦,٠٩٥,٧٢٤	الإجمالي (٢)
٨,٣١٠,٤٦٢	٧,٦٧٦,٩٢٦	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء (٢+١)
		يخصم:
(٢,٨٤١,٢١٤)	(٢,٥٧٠,٤٤٨)	مخصص خسائر الاضمحلال
(٤٧٣,٦٧٩)	(٤٧١,٢٨٢)	العوائد المجنبة *
(٤٣٥,٣٩٩)	(٣٨٧,٩١٨)	عائد محصل مقما
٤,٥٦٠,١٧٠	٤,٢٤٧,٢٧٨	الصافي
		ويتم تصنيفه بالميزانية كالتالي:
١,٣٥٣,٩٥٤	١,٦٧٩,٩٩٨	قروض وتسهيلات للعملاء (بعد خصم خسائر
٣,٢٠٦,٢١٦	٢,٥٦٧,٢٨٠	تمويل إسلامي للعملاء (بعد خصم خسائر
٤,٥٦٠,١٧٠	٤,٢٤٧,٢٧٨	

* العوائد المجنبة التي كان يتم تكوينها وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري.

تحليل حركة مخصص خسائر اضمحلال القروض والتسهيلات للعملاء:

٣٠ سبتمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	
٢,٥٧٠,٤٤٨	٢,١٥٥,٧٣٨	الرصيد أول الفترة / السنة المالية
٣٢١,٥٣٨	٤٩٣,٢٧٢	عبء الاضمحلال خلال الفترة / السنة
١٢	١,٧٦٥	متحصلات من ديون سبق اعدامها
(٥٨,٥٩٣)	(٤٥,٤٨٥)	المستخدم من المخصص خلال الفترة / السنة
٧,٨١٠	١٥,١٥٨	فروق إعادة تقييم المخصص بالعملة الأجنبية
٢,٨٤١,٢١٤	٢,٥٧٠,٤٤٨	الرصيد في آخر الفترة / السنة المالية

تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقاً لأنواع:

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية
30 سبتمبر 2011ألف جنيه مصري
أفراد

بطاقات ائتمان	قروض شخصية	الإجمالي	٣٠ سبتمبر ٢٠١١
٩٢٤	٢١,١٤١	٢٢,٠٦٥	الرصيد أول الفترة المالية
١٣٠	٤١,٨٦٠	٤١,٩٩٠	عبء الاضمحلال خلال الفترة
-	١٣	١٣	متحصلات من ديون سبق اعدامها
-	(١,٨٦٠)	(١,٨٦٠)	المستخدم من المخصص خلال الفترة
١,٠٥٤	٦١,١٥٤	٦٢,٢٠٨	الرصيد في آخر الفترة المالية

مؤسسات

قروض مباشرة	الإجمالي	٣١ ديسمبر ٢٠١٠
٢,٥٤٨,٣٨٣	٢,٥٤٨,٣٨٣	الرصيد أول الفترة المالية
٢٧٩,٥٤٦	٢٧٩,٥٤٦	عبء الاضمحلال خلال الفترة
-	-	متحصلات من ديون سبق اعدامها
(٥٦,٧٣٣)	(٥٦,٧٣٣)	المستخدم من المخصص خلال الفترة
٧,٨١٠	٧,٨١٠	فروق تقييم مخصصات
٢,٧٧٩,٠٠٦	٢,٧٧٩,٠٠٦	الرصيد في آخر الفترة المالية

ألف جنيه مصري
أفراد

بطاقات ائتمان	قروض شخصية	الإجمالي	٣١ ديسمبر ٢٠١٠
٨٣٥	١١,٦٨٨	١٢,٥٢٣	الرصيد أول السنة المالية
٨٩	١١,٥٩١	١١,٦٨٠	عبء الاضمحلال خلال السنة
-	٥	٥	متحصلات من ديون سبق اعدامها
-	(٢,١٤٣)	(٢,١٤٣)	المستخدم من المخصص خلال السنة
٩٢٤	٢١,١٤١	٢٢,٠٦٥	الرصيد في آخر السنة المالية

مؤسسات

قروض مباشرة	الإجمالي	الرصيد أول السنة المالية
٢,٠٩٣,٢١٥	٢,٠٩٣,٢١٥	الرصيد أول السنة المالية
٤٨١,٥٩٢	٤٨١,٥٩٢	عبء الاضمحلال خلال السنة
١,٧٦٠	١,٧٦٠	متحصلات من ديون سبق اعدامها
(٤٣,٣٤٢)	(٤٣,٣٤٢)	المستخدم من المخصص خلال السنة
١٥,١٥٨	١٥,١٥٨	فروق تقييم مخصصات
٢,٥٤٨,٣٨٣	٢,٥٤٨,٣٨٣	الرصيد في آخر السنة المالية

18. قروض وتسهيلات للعملاء - تابع

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية
30 سبتمبر 2011

توالي إدارة البنك تدعيم مخصص خسائر الاضمحلال للعمل على تغطية العجز في خسائر الاضمحلال البالغ نحو 944 مليون جنيه مصري كما في 30 سبتمبر 2011 (31 ديسمبر 2010 : نحو 1.3 مليار جنيه مصري) وفقاً للاتفاق مع البنك المركزي المصري والذي يلزم البنك بتدعيم مخصص خسائر الاضمحلال بما لا يقل عن 500 مليون جنيه مصري سنوياً حتى 31 ديسمبر 2012. وقد قام البنك بتعديل مبلغ تدعيم مخصص خسائر الاضمحلال ليصبح مبلغ 300 مليون جنيه مصري سنوياً ابتداءً من عام 2011 حتى عام 2014، وتم مراسلة البنك المركزي بهذا الصدد وجارى الحصول على موافقة البنك المركزي على ذلك التعديل.

19- استثمارات مالية

٣٠ سبتمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	
		١/١٩ استثمارات مالية متاحة للبيع
		أدوات دين - بالقيمة العادلة
٦٥٨,٨٢٢	٦٧١,٤٠٠	مدرجة فى سوق الاوراق المالية
		أدوات حقوق الملكية - بالقيمة العادلة
٢٢,٩٢٠	٢٩,٩٩٥	مدرجة فى سوق الاوراق المالية
٢٣,٨٦٦	٢٥,١٧٩	غير مدرجة فى سوق الاوراق المالية
٧٠٥,٦٠٨	٧٢٦,٥٧٤	مجموع استثمارات مالية متاحة للبيع (١)
		٢/١٩ استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ
		أدوات دين - بالتكلفة المستهلكة
٢٢,٥٠٤	٢٥,٥٣٠	مدرجة فى سوق الاوراق المالية
٤,٧٤٨	٦,٦٨٧	وثائق صناديق الاستثمار - صندوق سنابل الاسلامى*
٢٧,٢٥٢	٣٢,٢١٧	إجمالي استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ
٧٣٢,٨٦٠	٧٥٨,٧٩١	إجمالي استثمارات مالية (١) + (٢)
		مصنفة كما يلى:
٧٠٨,٩٩٤	٧٣٣,٦١٣	أرصدة متداولة فى سوق الاوراق المالية
٢٣,٨٦٦	٢٥,١٧٩	أرصدة غير متداولة فى سوق الاوراق المالية
٧٣٢,٨٦٠	٧٥٨,٧٩٢	
		من حيث دورية العائد
٦٤٢,٢١٣	٦٤٨,٣٥٢	أدوات دين ذات عائد ثابت
٤٣,٨٦٢	٥٥,٢٦٥	أدوات دين ذات عائد متغير
٤٦,٧٨٥	٥٥,١٧٥	أدوات حقوق ملكية ذات عائد متغير
٧٣٢,٨٦٠	٧٥٨,٧٩٢	

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية
30 سبتمبر 2011

الإجمالي	استثمارات مادية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	استثمارات مادية متاحة للبيع	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
			٣٠ سبتمبر ٢٠١١
٧٥٨,٧٩٢	٣٢,٢١٧	٧٢٦,٥٧٥	الرصيد أول الفترة المالية
٥٩,٥٢٠	-	٥٩,٥٢٠	إضافات
(٦١,١٥٥)	(٣,٧٣١)	(٥٧,٤٢٤)	استبعادات (بيع / استرداد)
١,١١٩	٧٠٤	٤١٥	فروق تقييم استثمارات ذات طبيعة نقدية بالعملات
(٢٣,٤٧٨)	-	(٢٣,٤٧٨)	صافي التغير في القيمة العادلة
(١,٩٣٨)	(١,٩٣٨)	-	مخصص خسائر الاضمحلال
٧٣٢,٨٦٠	٢٧,٢٥٢	٧٠٥,٦٠٨	الرصيد في آخر الفترة المالية
			٣١ ديسمبر ٢٠١٠
٥٤١,٠٩٨	٣٣,٦٣٤	٥٠٧,٤٦٤	الرصيد أول السنة المالية
٥٣٥,٦٤٤	-	٥٣٥,٦٤٤	إضافات
(٣٠٥,٦٨٩)	(٣,٦٣٨)	(٣٠٢,٠٥١)	استبعادات (بيع / استرداد)
٢,٣٨٢	١,٥٩٨	٧٨٤	فروق تقييم استثمارات ذات طبيعة نقدية بالعملات
(١٥,٢٦٦)	-	(١٥,٢٦٦)	صافي التغير في القيمة العادلة
٦٢٣	٦٢٣	-	رد مخصص خسائر الاضمحلال
٧٥٨,٧٩٢	٣٢,٢١٧	٧٢٦,٥٧٥	الرصيد في آخر السنة المالية

3/19 أرباح الاستثمارات المالية

٣٠ سبتمبر ٢٠١٠	٣٠ سبتمبر ٢٠١١	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
١٥	-	أرباح بيع أصول مالية متاحة للبيع
٢,٢٩٣	٦٠٣	أرباح بيع أذون خزانة
-	٢١,٧٨٤	أرباح بيع استثمارات في شركات تابعة و شقيقة (إيضاح ٢٠)
٢,٣٠٨	٢٢,٣٨٧	الرصيد في آخر الفترة المالية

صناديق الاستثمار (سنايل) *

تتضمن الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق مساهمة البنك في صندوق استثمار سنايل المشترك بين البنك وبنك الشركة المصرفية العربية الدولية بإدارة شركة برايم للاستثمار.

بلغ إجمالي عدد الوثائق 2,527,744 وثيقة بقيمة اسمية أجمالية 252,774,400 جنيه مصري وبلغ نصيب البنك منها عدد 75 ألف وثيقة وتبلغ القيمة الاسمية للوثيقة 100 جنيه مصري وبلغت تكلفة الاقتناء 7,635 ألف جنيه مصري.

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية
30 سبتمبر 2011

20- استثمارات مالية في شركات تابعة وشقيقة (بالصافي)

(القيمة بالآلاف جنيه مصري)

٣١ ديسمبر ٢٠١٠		٣٠ سبتمبر ٢٠١١		
نسبة المساهمة	القيمة	نسبة المساهمة	القيمة	
%		%		
مساهمات في شركات تابعة				
٨٨.٣٠%	١٦٣,٥٩٣	٥.٤٢%	١٠,٠٣٦	الوطنية للزجاج والبلاستيك*
٦٤.٧٥%	٧٦,٧٩٧	٦٤.٧٥%	٧٦,٧٩٧	القاهرة الوطنية للاستثمار والأوراق المالية
٣٩.٩٩%	١٩,٢٠٦	٣٩.٩٩%	١٩,٢٠٦	الوطنية للتجارة والتنمية (انتاد)
٣٩.٩١%	٢٢,٣٧٤	٣٩.٩١%	٢٢,٣٧٥	أسسوط الإسلامية الوطنية للتجارة والتنمية
	٢٨١,٩٧٠		١٢٨,٤١٤	إجمالي الشركات التابعة (١)
مساهمات في شركات شقيقة				
٤٠.٠٠%	١,٩٥٠	٤٠.٠٠%	١,٩٥٠	الوجه القبلي للمقاولات وأعمال البناء
٢٤.٧٥%	٥٠٠	٢٤.٧٥%	٥٠٠	الشرقية الوطنية للتجارة والتنمية
٩.٣٩%	٤,٦٢٩	٩.٣٩%	٤,٦٢٩	أديليس للتأجير التمويلي
٣٢.٠٠%	٥٣٨	٣٢.٠٠%	٥٣٨	القاهرة الوطنية لتداول الأوراق المالية
٢٠.٠٠%	١,٠٢٤	٢٠.٠٠%	١,٠٢٤	الوجه البحري للمقاولات وأعمال البناء
٩.٠٤%	٢,١٨١	٩.٠٤%	٢,١٨١	الإسكندرية الوطنية للاستثمارات المالية
٢٠.٠٠%	١٠,٠٠٠	٢٠.٠٠%	١٠,٠٠٠	المشرق العربي للتأمين التكافلي
	٢٠,٨٢٢		٢٠,٨٢٢	إجمالي الشركات الشقيقة (٢)
	٣٠٢,٧٩٢		١٤٩,٢٣٦	إجمالي الشركات التابعة والشقيقة (٢+١)
	(٤,٤٨٤)		(٤,٤٨٤)	يخصم : خسائر الاضمحلال
	٢٩٨,٣٠٨		١٤٤,٧٥٢	استثمارات مالية في شركات تابعة وشقيقة
				(بالصافي)

* تم بيع جزء من مساهمة البنك في الشركة الوطنية للزجاج والبلاستيك والبالغ 11,619,575 سهم تمثل نسبة 77.46% إلى شركة أبوظبي الإسلامي القابضة (تحت التأسيس) وذلك وفقاً للعقد المبرم بينهما المؤرخ في 30 يونيو 2011 بسعر بيع 164,185 ألف جنيه مصري بما أسفر عن تحقيق أرباح بيع بمبلغ 21,784 ألف جنيه مصري.

وفقاً لدراسة قام بها البنك بتحديد الشركات التي يمتلك فيها البنك بطريق مباشر وغير مباشر القدرة على التحكم في سياستها المالية والتشغيلية فقد تم إعادة توبيخ بعض هذه الشركات إلى استثمارات في شركات تابعة نظراً لوجود سيطرة من البنك عليها.

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية
30 سبتمبر 2011

21- أصول غير ملموسة (بعد خصم مجمع الاستهلاك)

٣٠ سبتمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	البرمجيات
ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى	صافى القيمة الدفترية اول الفترة
٥,٤٢٢	١,٣٦٣	إضافات
١٤,٥٩٢	١٢,٥٢٧	الاستهلاك خلال الفترة
(٧,٢٢٦)	(٨,٤٦٨)	صافى القيمة الدفترية نهاية الفترة
١٢,٧٨٨	٥,٤٢٢	

22- أصول أخرى

٣٠ سبتمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	"المعدل"
ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى	إيرادات مستحقة*
٥١,٨٩١	٤٦,٥٩٨	مصرفات مقدمة
٢٥,٧٥٤	٣٣,١٦٧	مستحق من بيع أصول ثابتة معاد تأجيرها بنظام التأجير
٣٠,٠٣٤	٤٨,٠٥٤	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
٧٨,٥٣١	٤٥,٧٤٦	الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون(بعد خصم خسائر
١٢٧,١٢٠	١٢٤,٩٨٩	التأمينات والعهد
١,٤٤٨	٢٤٢	مستحق من شركة أبو ظبي الإسلامي القابضة - أيضا (٢٠)
١٦٤,١٨٥	٠	أرصدة مدينة أخرى**
٤٠,٠١٧	٣٨,٩٥٩	الإجمالي
٥١٨,٩٨٠	٣٣٧,٧٥٥	

* تم تعديل رصيد الإيرادات المستحقة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 بمبلغ 5,672 ألف جنيه مصري وذلك نتيجة تصحيح خطأ تقنى ادى الى احتساب عوائد على أرصدة أحد العملاء المتعثرين والمبرم معه عقود جدولة للمديونية خلال سنوات سابقة ، وقد تم تسوية ذلك على الخسائر المرحلة للبنك كما هو موضح بقائمة التغير في حقوق الملكية.

** تم تعديل رصيد أرصدة مدينة أخرى عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 بمبلغ 4,893 ألف جنيه مصري وذلك نتيجة لتعديل قائمة الدخل بالمبلغ ضمن بند أجور و مرتبات بالمصرفات الإدارية.

23- أصول ثابتة (بعد خصم مجمع الإهلاك)

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية
30 سبتمبر 2011

(القيمة بالآلاف جنيه مصري)

الإجمالي	أصول أخرى	آلات ومعدات	أراضي ومباني	
٣٠ سبتمبر ٢٠١١				
١٥٥,٧٨٧	١٢٩,٩٨٢	١,٧٣٩	٢٤,٠٦٦	صافي القيمة الدفترية في اول الفترة
٢٢,٥٩٦	٢٢,٤٦٠	١٣٦	-	اضافات
(٨,٣٠٠)	(٧,٥٤٦)	(٧٥٤)	-	استيعادات
(٢٠,٥٥٨)	(١٧,٧٤٩)	(٢١٥)	(٢,٥٩٤)	تكلفة الإهلاك
٢,٥٥٨	١,٨٠٤	٧٥٤	-	تكافة إهلاك الإستيعادات
١٥٢,٠٨٤	١٢٨,٩٥١	١,٦٦٠	٢١,٤٧٢	صافي القيمة الدفترية في نهاية
الرصيد في آخر الفترة المالية الحالية				
٣١٠,٥٥٦	٢٦٤,٨٣٨	٣,٧٩٩	٤١,٩١٨	التكلفة
(١٥٨,٤٧٢)	(١٣٥,٨٨٧)	(٢,١٣٩)	(٢٠,٤٤٦)	مجمع الإهلاك
١٥٢,٠٨٤	١٢٨,٩٥١	١,٦٦٠	٢١,٤٧٢	صافي القيمة الدفترية في نهاية
الإجمالي	أصول أخرى	آلات ومعدات	أراضي ومباني	
٣١ ديسمبر ٢٠١٠				
٤٩,٥٦٢	٢٢,٨٢٥	٥٣٢	٢٦,٢٠٥	صافي القيمة الدفترية في اول السنة
١٢٩,٦١٤	١٢٧,٧٣٠	١,٣٩١	٤٩٣	اضافات
(٩,١٢٦)	(٤,٤٤٩)	(٢,٨٢٧)	(١,٨٥٠)	استيعادات
(٢٢,٦٧٠)	(٢٠,٥٧٣)	(١٨٤)	(١,٩١٣)	تكلفة الإهلاك
٨,٤٠٧	٤,٤٤٩	٢,٨٢٧	١,١٣١	تكافة إهلاك الإستيعادات
١٥٥,٧٨٧	١٢٩,٩٨٢	١,٧٣٩	٢٤,٠٦٦	صافي القيمة الدفترية في نهاية
الرصيد في آخر السنة المالية الحالية				
٢٩٦,٢٥٩	٢٤٩,٩٢٤	٤,٤١٧	٤١,٩١٨	التكلفة
(١٤٠,٤٧٢)	(١١٩,٩٤٢)	(٢,٦٧٨)	(١٧,٨٥٢)	مجمع الإهلاك
١٥٥,٧٨٧	١٢٩,٩٨٢	١,٧٣٩	٢٤,٠٦٦	صافي القيمة الدفترية في نهاية

- تتضمن الأصول الثابتة (بعد الإهلاك) في 30 سبتمبر 2011 مبلغ 10,3 مليون جنيه مصري (2010 : 10,3 مليون جنيه مصري) تمثل أصول لم تسجل بعد باسم البنك وجرى حاليا اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيل تلك الأصول.

24- أرصدة مستحقة للبنوك

٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٣٠ سبتمبر ٢٠١١	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	بنوك خارجية
٣٤٨,٢٩٤	٣٠١,٦٧٩	بنوك محلية
١,٦٥٢	٣,١٠٩	
٣٤٩,٩٤٦	٣٠٤,٧٨٨	

25- ودائع العملاء

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية
30 سبتمبر 2011

٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٣٠ سبتمبر ٢٠١١	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
١,٦٠٢,٧٢٨	١,٧٧٠,٣٥٣	ودائع تحت الطلب
٣,٨٩٥,١٧٥	٣,٠٤٩,٩٣٥	ودائع لأجل وبإخطار
٢,٢٩٤,٩٣٨	٣,١١١,٩١٠	شهادات ادخار وإيداع
٢,٩٧٧,٦١٥	٢,٩١٩,٣٠٤	ودائع توفير
٩٨,٢٨٦	٥٩,٩٣٢	ودائع أخرى
١٠,٨٦٨,٧٤٢	١٠,٩١١,٤٣٤	الإجمالي
٤,٣٢٤,٠٥٤	٣,٢٤٧,٤٤٠	ودائع مؤسسات
٦,٥٤٤,٦٨٨	٧,٦٦٣,٩٩٤	ودائع أفراد
١٠,٨٦٨,٧٤٢	١٠,٩١١,٤٣٤	الإجمالي
٧٩٣,٤٦٨	٩٠٢,٣٢٨	أرصدة بدون عائد
١٠,٠٧٥,٢٧٤	١٠,٠٠٩,١٠٦	أرصدة ذات عائد متغير
١٠,٨٦٨,٧٤٢	١٠,٩١١,٤٣٤	الإجمالي
٨,٥٧٣,٨٠٤	٧,٧٩٩,٥٢٤	أرصدة متداولة
٢,٢٩٤,٩٣٨	٣,١١١,٩١٠	أرصدة غير متداولة
١٠,٨٦٨,٧٤٢	١٠,٩١١,٤٣٤	الإجمالي

26- قروض أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٣٠ سبتمبر ٢٠١١	معدل العائد	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري		
٤٦٠	١٠٠	٨.٠٠%	عقد قرض الصندوق الاجتماعي
١٤٧,٧٠٥	١٥٨,٣٧١	٥.٨٣%	القرض المساند (*)
١٤٨,١٦٥	١٥٨,٤٧١		إجمالي

(*) القرض المساند

٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٣٠ سبتمبر ٢٠١١	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
١٨٧,٩٤٢	١٤٧,٧٠٥	الرصيد أول الفترة / السنة المالية - القيمة الاسمية للقرض المساند
(٤٧,١١١)	-	فرق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للقرض المساند
٤,١٢٩	٦,٥٧٤	تكلفة القرض المساند باستخدام معدل العائد
٢,٧٤٥	٤,٠٩٢	فروق تقييم العملة الأجنبية
١٤٧,٧٠٥	١٥٨,٣٧١	إجمالي

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية

30 سبتمبر 2011

- يمثل القرض المساند مبلغ 33 مليون دولار أمريكي ممنوح من مصرف أبو ظبي الإسلامي الإمارات بموجب اتفاقية إطارية للوكالة بالاستثمار لمدة خمس سنوات تبدأ في 30 يونيو 2010 ويترتب عليه ربحا متوقعا بنسبة 0.125% سنويا من مبلغ الاستثمار والربح المتوقع يساوي (LIBOR USD) لأي فترة تمديد بعد خمس سنوات.
- قام البنك بتسجيل القرض بالقيمة الحالية باستخدام سعر خصم 5.83% و تم إضافة الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية للقرض في تاريخ الاتفاقية بمبلغ 47,111 ألف جنيه مصري إلى حقوق الملكية وفقا لتعليمات البنك المركزي المصري.

27- التزامات أخرى

٣٠ سبتمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	
٧٩,٩٨٢	٢٢,١٧٨	عوائد مستحقة
٢,٤٥١	٥,٩٢٢	عوائد مؤجلة عن بيع أصول ثابتة بالأجل معاد تأجيرها بنظام التأجير التمويلي
٢,٦٣٩	٢,٦٣٩	مصرفات مستحقة
٩٤,٠٠٣	٨٨,٣٣٩	أرصدة دائنة متنوعة
١٧٩,٠٧٥	١١٩,٠٧٨	إجمالي

28- مخصصات أخرى

حركة المخصصات الأخرى من ١ يناير ٢٠١١ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١١

(القيمة بالآلاف جنيه مصري)	مخصص اخرى	مخصص التزامات	مخصص ضرائب	مخصص مطالبات	
٢٩,١٧٢	١,٠٦٢	١٢,٦٠٢	-	١٥,٥٠٨	الرصيد في أول الفترة
٥٠,٩٢٥	-	١٥٤	٤٧,٨٧٣	٢,٨٩٨	المكون خلال الفترة
(٥٨,٧٢٥)	-	-	(٤٧,٨٧٣)	(١٠,٨٥٢)	المستخدم خلال الفترة
-	-	(٤,٦٩٣)	-	٤,٦٩٣	المحول من مخصص التزامات عرضية إلي مخصص مطالبات محتملة
٢٢	-	٢٢	-	-	فروق تقييم عملة أجنبية
٢١,٣٩٤	١,٠٦٢	٨,٠٨٥	-	١٢,٢٤٧	الرصيد في نهاية الفترة

حركة المخصصات الأخرى من ١ يناير ٢٠١٠ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

(القيمة بالآلاف جنيه مصري)	مخصص اخرى	مخصص التزامات	مخصص ضرائب	مخصص مطالبات	
٣٨,١٢٩	٧,٣٠٣	١٠,٢٦٥	٢٨٩	٢٠,٢٧٢	الرصيد في أول السنة
٧٦,٤٤٤	-	٢,٣٠٠	٧٤,١٤٤	-	المكون خلال السنة
(٧٩,١٩٧)	-	-	(٧٤,٤٣٣)	(٤,٧٦٤)	المستخدم خلال السنة
(٦,٢٤١)	(٦,٢٤١)	-	-	-	مخصصات انتفى الغرض منها
٣٧	-	٣٧	-	-	فروق تقييم مخصصات
٢٩,١٧٢	١,٠٦٢	١٢,٦٠٢	-	١٥,٥٠٨	الرصيد في نهاية السنة

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية
30 سبتمبر 2011

29- الضرائب المؤجلة

تم حساب الضرائب المؤجلة على الفروق الضريبية المؤجلة وفقاً لطريقة الالتزامات باستخدام معدل الضريبة الفعلي 20%.

لا يعترف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الخسائر الضريبية المرحلة إلا إذا كان المرجح وجود أرباح ضريبية مستقبلية يمكن من خلالها الاستفادة بالخسائر الضريبية المرحلة في الامد القصير.

فيما يلي أرصدة وحركة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة:

أرصدة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة

٣٠ سبتمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	
أصل/(التزام)	أصل/(التزام)	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
(١٠,٥١٦)	(١٠,٤٩٨)	الأصول الثابتة
٤,٢٧٩	٥,٨٣٣	المخصصات (بخلاف مخصص خسائر اضمحلال القروض)
٩٤,٧٤٧	٩٤,٢٥٧	العوائد المجنبة
٥١٣,٢٦٥	٤٢٦,٠٢٤	الخسائر الضريبية المرحلة
<u>٦٠١,٧٧٦</u>	<u>٥١٥,٦١٦</u>	صافي الضريبة التي يذشأ عنها أصل

حركة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة

٣٠ سبتمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	
أصل/(التزام)	أصل/(التزام)	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٥١٥,٦١٦	٣١٠,٨٦١	الرصيد في بداية الفترة
٨٦,١٦٠	٢٠٤,٧٥٥	أيرادات ضريبية مؤجلة خلال الفترة
<u>٦٠١,٧٧٦</u>	<u>٥١٥,٦١٦</u>	الرصيد في نهاية الفترة

30- رأس المال

1/30 رأس المال المصرح به

بلغ رأس المال المصرح به 4 مليار جنيه مصري (31 ديسمبر 2010 : 4 مليار جنيه مصري).

قررت الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 3 مايو 2010 الموافقة على زيادة رأسمال البنك المصرح به من 2 مليار جنيه مصري إلى 4 مليار جنيه مصري وجاري اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيل هذه الزيادة بالنظام الأساسي والسجل التجاري للبنك.

2/30 رأس المال المصدر والمدفوع

بلغ رأس المال المصدر مبلغ 2 مليار جنيه مصري (31 ديسمبر 2010 : 2 مليار جنيه مصري) يتمثل في عدد 200 مليون سهم بقيمة اسمية 10 جنيه مصري للسهم.

3/30 مبالغ مسدد تحت حساب زيادة رأس المال

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية
30 سبتمبر 2011

31) قام مصرف أبوظبي الإسلامي- الإمارات بإيداع مبلغ 872,982 ألف جنيه مصري
ديسمبر 2010 : 321,708 ألف جنيه مصري) تحت حساب الزيادة في رأس المال.

31- الاحتياطيات والخسائر المرحلة

٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٣٠ سبتمبر ٢٠١١	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٢٦,٢٥٧	٢٦,٢٥٧	احتياطيات
٤٢,٥٢٢	٤٢,٥٢٢	احتياطي خاص
٦٢,٩٥٢	٦٧,٧٩٩	احتياطي عام
٢٢,٨٧٨	٢٢,٨٧٨	احتياطي مخاطر بنكية عام
٢٤,٨٨٢	١,٤٠٤	احتياطي قانوني
١٧٩,٤٩١	١٦٠,٨٦٠	احتياطي القيمة العادلة - استثمارات مالية متاحة للبيع

وتتمثل الحركة على الاحتياطيات فيما يلي:

1/31 احتياطي خاص *

٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٣٠ سبتمبر ٢٠١١	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
١٧,١٦٥	١٧,١٦٥	تسويات ناتجة عن أثر التغيير في سياسة قياس الاستثمارات المالية المتاحة للبيع لأعوام سابقة.
٩,٠٩٢	٩,٠٩٢	تسويات ناتجة عن أثر التغيير في سياسة قياس اضمحلال القروض وتسهيلات العملاء (إيضاح ٢/أ).
٢٦,٢٥٧	٢٦,٢٥٧	الرصيد في آخر الفترة / السنة

* لا يجوز التوزيع من هذا الاحتياطي إلا بعد موافقة البنك المركزي المصري.

2/31 احتياطي المخاطر البنكية العام

٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٣٠ سبتمبر ٢٠١١	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٤٦,٢٤٨	٦٢,٩٥٢	الرصيد في أول الفترة / السنة (المعدل)
٢٦,٣٤٤	(١,٩٣٩)	التسويات الناتجة عن اختلاف طرق قياس خسائر اضمحلال القروض والتسهيلات
(٩,٦٤٠)	٦,٧٨٦	التغير في احتياطي بقيمة ١٠% من الأصول التي آلت ملكيتها للبنك
٦٢,٩٥٢	٦٧,٧٩٩	الرصيد في آخر الفترة / السنة

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية
30 سبتمبر 2011

وفيما يلي أرصدة احتياطي المخاطر البنكية العام

٣٠ سبتمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٢٤,٦٠٨	٢٦,٥٤٧	احتياطي مخاطر بنكية عن القروض والتسهيلات
٤٣,١٩١	٣٦,٤٠٥	احتياطي مخاطر بنكية عن الأصول التي آلت ملكيتها
<u>٦٧,٧٩٩</u>	<u>٦٢,٩٥٢</u>	

- تقضي تعليمات البنك المركزي المصري بتكوين احتياطي المخاطر البنكية العام لتتضمن الفرق الناتج عن اختلاف طرق قياس خسائر اضمحلال القروض والتسهيلات والأصول التي آلت ملكيتها.
- لا يجوز التوزيع من هذا الاحتياطي إلا بعد موافقة البنك المركزي المصري.

3/31 احتياطي القيمة العادلة - استثمارات مالية متاحة للبيع *

٣٠ سبتمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٢٤,٨٨٢	٤٠,١٤٩	الرصيد في أول الفترة / السنة
(٢٣,٦٨٩)	(١٨,٩١٧)	(خسائر) التغير في القيمة العادلة
٢١١	٣,٦٥٠	الخسائر المحولة إلى قائمة الدخل للإستثمارات المالية المستبعدة
<u>١,٤٠٤</u>	<u>٢٤,٨٨٢</u>	الرصيد في آخر الفترة / السنة

- * لا يجوز التوزيع من هذا الاحتياطي إلا بعد موافقة البنك المركزي المصري.

4/31 الخسائر المرحلة

٣٠ سبتمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
(٢,٠٥٧,٣٥١)	(١,٥٣٥,٦٦٥)	<u>الحركة على الخسائر المرحلة</u>
(٤٠٢,٠٠٧)	(٥٠٩,١١٠)	الرصيد اول الفترة / السنة
(٤,٨٤٧)	(١٦,٧٠٤)	صافي خسائر الفترة / السنة
٦,٥٧٤	٤,١٢٨	تحويل لاحتياطي مخاطر بنكية
(٢,٤٥٧,٦٣٠)	(٢,٠٥٧,٣٥١)	إستهلاك تكلفة القرض المساند باستخدام معدل العائد
		الرصيد في آخر الفترة / السنة

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية
30 سبتمبر 2011

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء.

٣٠ سبتمبر ٢٠١٠	٣٠ سبتمبر ٢٠١١	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
١,٣٦٧,٧٩٣	١,٠١١,٤٠٠	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
٣,٠٦١,١٧٢	١,٢٨٩,٠٤٤	أرصدة لدى البنوك
١,٠٣٧,٣٥٢	٣,١٦٣,٩٢٨	أذون الخزانة
(٣,٠١٠,٩٠٠)	(١,٢٣٢,٤٢٧)	أرصدة لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء
(١,٠٣٧,٣٥٢)	(٢,٢٥٣,٣٧٤)	أذون الخزانة ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء
<u>١,٤١٨,٠٦٥</u>	<u>١,٩٧٨,٥٧١</u>	

33- التزامات عرضية وارتباطات:

(أ) ارتباطات رأسمالية:

بلغت تعاقبات البنك عن ارتباطات رأسمالية كما في 30 سبتمبر 2011 بحوالي 4,559 ألف جنيه مصري (20,055: 2010 ألف جنيه مصري) متمثلة في مشتريات أصول ثابتة وتوجد ثقة كافية لدى الإدارة من تحقق إيرادات صافية وتوافر تمويل لتغطية تلك الارتباطات.

(ب) التزامات مقابل خطابات ضمان واعتمادات مستندية وارتباطات أخرى (إيضاح 5/1/3)

٣٠ سبتمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
١١٧,٨٦٨	١٣٤,٢٢٩	اعتمادات مستندية - استيراد
١٣٥,٧٥٢	١٠٤,٤١٣	خطابات ضمان
٨,٢٥٨	٨,٦٩٧	الأوراق المقبولة عن تسهيلات موردين
٢٢٤,٠٤١	٢٤٦,٥٩٤	كفالات بنوك
<u>٤٨٥,٩١٩</u>	<u>٤٩٣,٩٣٣</u>	

34- المعاملات مع أطراف ذوي علاقة

1/34 القروض والتسهيلات إلى أطراف ذوي علاقة:

٣٠ سبتمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
١٢٤,٩٥٨	٣٥٣,٩٢٣	القروض القائمة في آخر الفترة / السنة

2/34 ودائع عملاء من أطراف ذوي علاقة

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية
30 سبتمبر 2011

٣٠ سبتمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	الودائع في آخر الفترة / السنة المالية
١,٨١٠	٢٨,٩٣١	

- الودائع السابقة تحمل عائد متغير وتسترد عند الطلب.

3/34 مصرف أبو ظبي الإسلامي - الإمارات

٣٠ سبتمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	أرصدة لدى البنوك
٤,٦١٦	١,٧٤١	
٢٩٨,٢٨٥	٢٦,٥٨٦	أرصدة مستحقة للبنوك
١٥٨,٣٧١	١٤٧,٧٠٥	قرض مساند
٨٧٢,٩٨٢	٣٢١,٧٠٧	المسدد تحت حساب زيادة رأس المال

4/34 مزايا مجلس الإدارة والإدارة العليا

٣٠ سبتمبر ٢٠١١	٣٠ سبتمبر ٢٠١٠	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	المرتبات والمزايا قصيرة الأجل
٢,٤٦٩	٣,٢٧٣	

35- بيع أصول ثابتة معاد تأجيرها بنظام التأجير التمويلي

1/35 قامت إدارة البنك في 27 ديسمبر 2007 بإبرام عقد بيع عقارين إداريين مع احدي شركات التأجير التمويلي بقيمة 120,136,200 جنيه مصري يسدد على 60 قسطا شهريا اعتبارا من 27 يناير 2008 وتشتمل قيمة البيع على مبلغ 32,136,200 جنيه مصري عوائد مؤجلة وقد نتج عن بيع العقارين أرباح بيع أصول ثابتة قدرها 84,632,667 جنيه مصري وقد قام البنك بتدعيم مخصص القروض بهذه الأرباح. كما قامت إدارة البنك بإبرام عقد تأجير تمويلي في 27 ديسمبر 2007 لإعادة استئجار العقارين بنظام التأجير التمويلي نظير قيمة إجمالية قدرها 121,056,000 جنيه مصري تسدد على 60 قسطا شهريا اعتبارا من 27 يناير 2008.

2/35 قامت إدارة البنك في 30 مارس 2009 ببيع الأراضي والمباني التي تخص عدد 29 فرع من فروع البنك مع إحدى شركات التأجير التمويلي بقيمة إجمالية بمبلغ 214,659,243 جنيه مصري وقد نتج عن هذه العملية أرباح بيع أصول ثابتة قدرها 194,791,863 جنيه مصري، وقد تم الحصول على موافقة البنك المركزي على استخدامها في تخفيض خسائر النشاط المحققة عن الفترة المالية الأولى من سنة 2009 بدلاً من تسجيلها في احتياطي رأسمالي و استهلاكها على مدة التأجير التمويلي وذلك شريطة عدم قيام البنك بتقديم تمويل لشركة التأجير التمويلي لإتمام عملية البيع. كما قام البنك بتنفيذ عملية تأجير تمويلي بتاريخ 30 مارس 2009 لإعادة استئجار هذه العقارات بنظام التأجير التمويلي نظير قيمة إجمالية قدرها 321 مليون جنيه تسدد على عشر سنوات بواقع 120 قسط شهري يبدأ اعتباراً من 30 ابريل 2009.

36- الموقف الضريبي

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية
30 سبتمبر 2011

ضريبة شركات الأموال

- السنوات حتى 2006 تم الانتهاء من الفحص وتم سداد كافة الضرائب المستحقة لمصلحة الضرائب عن هذه السنوات وتم الانتهاء من اللجنة الداخلية وأسفرت عن عدم وجود ضرائب .
- السنوات حتى 2010 تم الانتهاء من إعداد وتقديم الإقرار الضريبي لمركز كبار الممولين وفقا للقانون رقم 91 لسنة 2005 .
- جاري فحص الإقرارات الضريبية للسنوات 2007/2008 / 2009 / 2010.
- لم يتم سداد الضريبة بنسبة 20% على عائد أذون الخزانة والسندات منذ سبتمبر 2010 حتى تاريخه.

ضريبة كسب العمل

- السنوات حتى 2005 تم الفحص وتم الانتهاء من اللجنة الداخلية لهذه السنوات بمركز كبار الممولين ولا يوجد أية مستحقات عن هذه السنوات .
- تم فحص عام 2006 وجرى عمل لجنة داخلية .
- جرى فحص السنوات 2007/2008/2009.
- ويقوم البنك بسداد ضريبة المرتبات شهرياً في المواعيد القانونية المحددة .

ضريبة الدمغة

أولاً : في ضوء القانون رقم 111 لسنة 1980 قبل التعديل

- تم الانتهاء من فحص عدد (30) فرع منذ بدء نشاطهم وحتى 2006/7/31 وتم سداد كافة الالتزامات الضريبية عليهم ولدى البنك نماذج التسوية وشهادات مخالصة ضريبية لهذه الفروع من المأموريات التابع لها هذه الفروع .
- تم فحص عدد (12) فرع من فروع القاهرة منذ بدء نشاطهم وحتى 2006/7/31 إلا أن موقف الفحص يعكس فحص بعض السنوات وسداد الضريبة عنها ووجود بعض السنوات محل نزاع باللجان الداخلية ولجان الطعن والمحاكم ولجان إنهاء المنازعات جاري إنهاؤها .
- تم الطعن أمام المحاكم لعدد 35 فرع وتم ربط الضريبة عن هذه الفروع بمبلغ حوالى 71 مليون جنية يجب سدادها لتفادى مقابل التأخير حيث ان الطعن أمام المحكمة لا يوقف أداء الضريبة.
- وبالنسبة لباقي فروع البنك وعددهم (22) فرع جارى التنسيق مع المأموريات التابع لها هذه الفروع لبدء الفحص الفعلي لها حتى 2006/7/31 ولم يتم الاخطار بالضريبة حتى تاريخه.
- لم يتم فحص عدد 5 فروع منذ بداية نشاطهم حتى 2006/7/31.

ثانياً : في ضوء القانون رقم 143 لسنة 2006 المعدل للقانون 111 لسنة 1980

- تم الانتهاء من فحص المراكز المالية للبنك وفقا للقانون الجديد اعتبارا من 2006/8/1 وحتى 2007/12/31 وكانت نتيجة الفحص ضريبة نسبية بمبلغ 19,004,887 جنية مصري وغرامات التأخير بمبلغ 5,504,090 جنية مصري وتم الاعتراض علي المطالبة وجرى عمل لجنة داخلية.